تصور مقترح لتطوير نظم القبول في الجامعات المصرية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء بعض الخبرات العالمية

إعداد
د/ عماد عبد اللطيف محمود عبد اللطيف
أستاذ مساعد بقسم أصول التربية
كلية التربية– جامعة سوهاج

مستخلص البحث

تصور مقترح لتطوير نظم القبول في الجامعات المصرية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء بعض الخبرات العالمية

مستخلص البحث باللغة العربية:

تعمل الجامعات المصرية اليوم على تطوير قدراتها وتحسين مخرجاتها التعليمية استجابة لما تفرضه متطلبات سوق العمل الحالية، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بنظم قبول جيدة تضمن جودة تلك المخرجات، وتعمل على تحقيق العدالة النسبية بين الطلاب في معايير القبول وأن تراعي قدراتهم وميولهم، وتواكب المتغيرات العالمية المتلاحقة في مختلف المجالات من أجل تحقيق تعليم متميز وخريجين أكثر كفاءة في المستقبل مما يحقق للجامعات المصرية القدرة التنافسية بين الجامعات المحلية والإقليمية والعالمية.

ويهدف البحث الحالي إلى تقديم تصور مقترح لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء بعض الخبرات العالمية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على رصد وتحليل المعايير الحالية المتبعة في نظم القبول في الجامعات المصرية والتعرف على مميزاته وعيوبه وكيفية تطويره في ضوء خبرات بعض الدول المعاصرة بهدف الاستفادة منها في وضع تصور مقترح لتطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي في مصر لتحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية بما يتواءم مع متطلبات ودواعي تطوير التعليم الجامعي في مصر.

وقدم البحث تصوراً مقترحاً لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية منها: تطبيق سياسات الأجور الموحدة في كافة قطاعات الدولة، تقنين اجراءات القبول والتأكد من شفافيتها، أن تتضمن نظم القبول اختبارات القدرات والمهارات التي تقيس الميول والقدرات الحقيقية للطلاب، والعمل على تطبيق اختبارات معيارية نوعية خاصة بكل تخصص، ووضع معايير لاختيار الطلاب المتقدمين للالتحاق بالجامعات.

الكلمات المفتاحية: تطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي– القدرة التنافسية للجامعات.

Abstract

A proposed Vision for Developing Admission Systems in Egyptian Universities to Achieve Competitiveness in the Light of Some Global Experiences

Today, Egyptian Universities are working to Develop their Capabilities and Improve their Educational Outcomes in Response to the Requirements of the Current labor Market, and this can only be achieved with good admission systems that guarantee the quality of those outputs, and work to achieve relative justice among students in admission criteria and take into Account their Abilities and tendencies, and keep pace with Successive Global Changes. In Various Fields in Order to achieve Distinguished Education and more efficient graduates in the future, which would achieve Competitiveness for Egyptian Universities among local, Regional and International Universities.

The Current Research aims to present a Proposed Vision for the Development of admission Systems in Egyptian universities to achieve Competitiveness in the Light of Some International Experiences. The Study Relied on the Descriptive approach, which is based on Monitoring and Analyzing the Current standards used in admission systems in Egyptian Universities and Identifying its advantages and Disadvantages and how to develop it in light of the Experiences of some Contemporary Countries with the aim of Benefiting from it in Developing a Proposed Vision for the Development of admission Systems for University Education in Egypt to achieve the Competitiveness of Egyptian Universities In line with the Requirements and justifications for the Development of University Education in Egypt.

The Research Presented a Proposed Vision for the Development of admission Systems in Egyptian Universities, Including: the application of Unified Wage Policies in all Sectors of the State, codifying admission Procedures and Ensuring their transparency, that admission Systems Include capacity and skills tests that measure the Real inclinations and Capabilities of Students, and Work on the application of Qualitative Standard Tests for each Specialization. Setting Criteria for Selecting Students applying for Admission to Universities.

Keywords: Developing University Education admission Systems - the Competitiveness of Universities.

مقدمة

يُعد التعليم الجامعي من أهم محاور التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكونه مركز المعلومات والمعرفة بمختلف أنواعها لكونه مرحلة التخصص والإعداد العلمي والمهني في كافة المجالات لسد حاجات المجتمع وإمداده بالموارد البشرية القادرة على تحقيق نهضة المجتمع وتنميته حاضراً ومستقبلاً وفق ما يحتاجه المجتمع من الكوادر البشرية المؤهلة التي تعينه على مواكبة التغيرات العالمية المختلفة. وفي ظل تنامي تلك المتغيرات التي أثرت في نظم التعليم العالمية بشكل عام، والتعليم الجامعي بشكل خاص، ولكون التعليم الجامعي هو قاطرة التنمية فهو يتحمل مسئولية قيادة المجتمعات لمواجهتها، واستيعابها من خلال إيجاد برامج تعليمية غير تقليدية تواكب سوق العمل العالمي وتمكنها من الاضطلاع بوظائف جديدة ومسئوليات كبرى لتحقيق ما ترجوه الأمم والشعوب.

ونتيجة لما يشهده المجتمع من تطور وما تفرضه متطلبات سوق العمل الحالية تعمل الجامعات على تطوير قدراتها وتحسين مخرجاتها التعليمية وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بنظم قبول جيدة تضمن جودة تلك المخرجات، لذلك تُولي الجامعات اهتماماً كبيراً بالقضايا المتعلقة بقبول الطلاب في الكليات والتخصصات المختلفة ومن أجل تحقيق العدالة النسبية بين الطلاب في القبول واختيار الطلاب حسب قدراتهم وتحصيلهم العلمي بما يتناسب مع كليات الجامعة (باشيوة، ٢٠١٤، ٣٨). ووضع نظم قبول جديدة تواكب المتغيرات العالمية المتلاحقة في مختلف المجالات نتيجة الانعكاسات الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية والمعرفية التي تلقى بظلالها على قضايا التعليم المختلفة والمتعلقة بعملية الإعداد داخل مؤسسات التعليم الجامعي.

حيث اهتمت العديد من الدول بتطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي بها؛ فقد دعت دراسة القرني (٢٠١٨) إلى ضرورة الاهتمام بنظام القبول في الجامعات السعودية وما يرتبط به من سياسات حيث يؤدي دوراً مهماً في جودة المخرجات، وكذلك إعادة النظر في سياسة القبول وربطها بخطط التنمية وحاجات المجتمع والتنافس في سوق العمل وطاقة الاستيعاب للجامعات، وتقويم نظام قبول الطلبة المستخدم في الجامعات السعودية وتطويره في ضوء الاتجاهات المعاصرة وبيان مدى ملائمته لحاجات سوق العمل، وضرورة تحقيق القدرة التنافسية في الجامعات التي من شأنها تحويل الطالب من طالب محلي إلى طالب عالمي. كما دعت دراسة العبادي (٢٠١٧) إلى أن تهتم الجامعة بتطوير سياسات القبول بها،

وتحديث الخطط الدراسية وتطوير كفاءات أعضاء هيئة التدريس مع الاهتمام بجودة مخرجاتها كوسيلة لزيادة قدرتها التنافسية، وكذلك ضرورة الارتقاء بمستوى الكفاءة والقدرة التنافسية لمخرجات التعليم الجامعي والتي يتحقق معها التواجد على خريطة الجامعات المتميزة محلياً وعربياً وعالمياً، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فيما يتعلق بمؤشرات القدرة التنافسية بهدف تطوير القدرة التنافسية بجامعة الملك سعود، وضرورة اهتمام الجامعة بمقارنة وضعها التنافسي بالجامعات الأخرى في الدول المتقدمة بهدف التعرف على الطرق والوسائل التي اتبعتها هذه الدول للوصول إلى الوضع التنافسي المنشود والاستفادة من ذلك على المستوى القومي.

وهذا يؤكد حتمية العمل على تطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي في مصر لاسيما في ظل اتجاه الجامعات المصرية إلى تبني نماذج مختلفة من البرامج الجامعية المتميزة بهدف إعداد جيل متميز من الكوادر البشرية المؤهلة للمشاركة في سباق دولي متغير ومتطلب، والقادرة على تحليل مجالات وأشكال العمل لاختيار أفضلها وبالتالي المساهمة في تطوير المجتمع والوصول به إلى اعلى المستويات (محمد، ٢٠١٩، ١٩٦)

لاسيما في الوقت الذي أصبحت فيه قدرة الجامعة التنافسية تُقاس بمدى قدرتها على التعامل بإيجابية مع التغيرات المجتمعية المحيطة بها وعلى مدى ما يتوافر لديها من قدرات عالية على الإنتاج والتميز، وعلى التكيف والاستجابة للتغيرات السريعة في احتياجات العملاء واستراتيجيات المنافسين والتعامل معها بفاعلية (هلال، ٢٠٢١، ٢٤٩). وباتت مؤشرات قياس التنافسية أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي أصبحت متداولة عالمياً، والتي تقيس مدى قدرة الدولة على توليد المزيد من القيم المضافة وقدرتها أيضاً على اختراق الأسواق الأجنبية (صبري، ٢٠٢١، ٢٠٤).

وفي ظل سعي الدول لنشر التعليم الجامعي تحقيقاً للديمقراطية ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية؛ مما شجع على الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي زادت أعداد الملتحقين به عاماً بعد عام. وما توقعته دراسة جواستلك (Goastellec, 2008, p. 26) أنه في ظل التوسع الكمي في التعليم العالي في نهاية القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين أن يصل عدد الملتحقين بالتعليم العالي في العالم عام ٢٠٢٥م إلى حوالي (١٢٥) مليون طالب.، ويُعد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي في مصر في تزايد حيث أشارت دراسة البنك الدولي (٢٠١٠، ١٩) إلى أن نسبة المشاركة في التعليم الجامعي في الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢١) تبلغ

(٢٨ % إلى ٣٥ %) وذلك اتساقاً مع خطة الدولة الرامية للتوسع في التعليم العالي، وعليه سوف يحتاج ما يقرب من(١,١ مليون) مشارك لمكان في الجامعة بمعدل نمو يبلغ في المتوسط (٣%) سنوياً على مدى خمسة عشر عاماً.

لذلك تحرص الجامعات المصرية اليوم على اعتماد نظم قبول فعالة تتماشى مع الاتجاه العالمي حيث تتجه غالبية الجامعات في دول العالم المتقدم إلى الاعتماد على نظم قبول جديدة تواكب متطلبات الحياة المعاصرة وتلبي ميول وقدرات الطلاب وتؤكد على ضرورة استيعاب الطلاب بمؤسسات التعليم العالي في ضوء معايير تقيس القدرات الفردية. لاسيما في ظل الاهتمام العالمي بقياس جودة الأنظمة التعليمية ومخرجاتها ونواتج التعلم، وبيان قدرات الطلاب على المشاركة في اختبارات التحصيل الدولية، في ظل التنافس على سوق العمل وبما يقلل من الفجوة بين الطالب المصري وقرنائه في العالم المتقدم (المركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠٢٠، ٢٨)، وهذا يتطلب إعادة النظر في نظم القبول الحالية في التعليم الجامعي لتواكب نظم القبول العالمية وبما يحقق العدالة والجدارة في القبول.

مشكلة البحث

أصبح الأخذ بمفهوم التنافسية في التعليم الجامعي فكراً وممارسة مطلباً ملحاً لخدمة التنمية المجتمعية الشاملة وقضاياها وذلك لما تقدمه من خريجين لسوق العمل، وما تبثه فيهم من سمات شخصية وقدرات وإمكانات تجعلهم قادرين على الاستمرار في العطاء والتميز (أبوالعلا، ٢٠١٩، ١١٢). ويُعد القبول بالتعليم الجامعي في الوقت الحاضر من التحديات التي تواجهها الجامعات نتيجة الإقبال المتزايد عليها، وأصبح التحدي الأهم هو التأكد من توافر المهارات التعليمية والتأهيلية التي تتطلبها المرحلة الجامعية بما يضمن مؤشرات عالية لمستوى الأداء داخل الجامعة (الزامل، ٢٠١٣، ١٥٩) وكذلك كيفية اختيار الطلبة المناسبين والمتقدمين القادرين على مواصلة التعليم الجامعي في ضوء المتطلبات والقدرات اللازمة للتعليم الجامعي وأهمية الربط بين الاستيعاب وتحقيق الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي، فتوفير تعليم جامعي يفتقد للجودة هو تعليم لا قيمة له ولا مردود (Philip, et.al, 2009, p. 99).

وهذا ما أكدته دراسة الدجدج (٢٠١٨) أن نظم القبول في الجامعات الخاصة هدفها الربح دون مراعاة شروط الجودة مما يؤثر سلباً على جودة العملية التعليمية والبحثية المقدمة

للطلاب. ودراسة حسب النبي (٢٠١٧) التي أكدت أن قدرة النظام التعليمي في مصر للاستجابة لاحتياجات الاقتصاد المتقدم ما تزال ضعيفة، وقد ظهر الضعف بوضوح في الترتيب المتأخر لمصر في مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات كفاءة سوق العمل ومؤشرات التنافسية الدولية. والذي أرجعت دراسة متولي (٢٠١٨) أسبابه إلى القيود المفروضة على الجامعات المصرية والتي تعوق قدرتها التنافسية، وقصور الدور البحثي، وضعف النشر الدولي للدراسات والبحوث، وضعف محتوى المواقع الالكترونية للجامعات، وضعف حركة تدويل التعليم الجامعي، وضعف حماس إدارات الجامعات المصرية نحو التصنيفات العالمية.

لذلك تسعى الجامعات المصرية اليوم إلى تبني سياسات تطويرية بهدف تحقيق القدرة التنافسية عن طريق مراجعة كافة العناصر في منظومة العمل الجامعي من خلال تطوير البرامج الدراسية وتحديثها والارتقاء بمستوى البحث العلمي والدراسات العليا والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والاهتمام بجودة المخرجات التعليمية (الدجدج، ٢٠١٨، ١٠٣). وأصبح نشر فكر ثقافة التنافسية بين الجامعات يفيد في تطوير أداء الجامعات والمؤسسات البحثية والأكاديمية ويحمي الجامعة من الجمود والتخلف بحيث تعمل الجامعة جاهدة على تجديد وتطوير أنشطتها وبرامجها من أجل مواكبة مستجدات العصر من تقدم علمي وتقني وتكنولوجي وتطور المهن والتخصصات بهدف تلبية احتياجات الطلاب ومطالب سوق العمل وتشجيع الجميع على التطوير والتجديد والتحرك تجاه التحسين المستمر (إسماعيل، ٢٠١٧، ٦١).

وهو ما دعت إليه دراسة إلياس (٢٠٢١) من ضرورة الاهتمام بالتعرف على الميزة التنافسية في بيئة العمل، وضرورة الاهتمام بالتطوير من أجل مواجهة المنافسة والصمود بما يضمن لها البقاء في السوق وتعزيز مكانتها السوقية. وهذا كله أوجب على الجامعات المصرية ضرورة مراجعة نظم القبول بها التي لا تزال مثار جدل وانتقادات شديدة منذ سنوات عديدة، خصوصاً وأن الجامعات في مصر لا تزال تعتمد معدل الثانوية العامة معياراً وحيداً للقبول في التخصصات المختلفة، ومع أن الحكومة وأولياء الأمور يرون أن هذا النظام للقبول بالتعليم العالي يتسم بالشفافية والعدالة، إلا أنه لا يُعتبر نظاماً صالحاً لوضع الطلبة على المسار المناسب للدراسة في التعليم العالي (حميدات، ٢٠١١، ٥) وهو ما أكدته دراسة الهلالي (٢٠٠٨) أن سياسات القبول بالتعليم الجامعي بمصر تواجه قصوراً في نواحي عدة، وأن هناك حاجة لتقييم نظام القبول بشكل دوري بما يسمح بالتطوير المرن والمستمر لمواكبة حركة

العلم والتطور في العالم. وتأسيساً على ما سبق يسعى البحث الحالي إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: ما التصور المقترح لتطوير نظم القبول في الجامعات المصرية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء بعض الخبرات العالمية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل يجب الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما الإطار الأسس الفلسفية والنظرية لتطوير نظم القبول في الجامعات المصرية في ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة؟
- ما أبرز الخبرات العالمية في نظم القبول بالجامعات في بعض الدول المعاصرة؟
- ما الأسس النظرية للقدرة التنافسية في التعليم الجامعي في ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة؟
- ما التصور المقترح لتطوير نظم القبول في الجامعات المصرية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء بعض الخبرات العالمية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

- تطوير نظم القبول الحالية في الجامعات المصرية في ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة.
- معرفة أبرز نظم القبول في جامعات بعض الدول المعاصرة.
- التعرف على القدرة التنافسية في التعليم الجامعي في ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة.
- التعرف على علاقة نظم القبول الحالية في الجامعات المصرية بالقدرة التنافسية في التعليم الجامعي.
- تقديم تصور مقترح لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء بعض الخبرات العالمية.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث الحالي في:

- حيوية الموضوع وحداثته حيث تتناول الدراسة موضوعاً جديداً توليه الأدبيات التربوية في العالم المتقدم اهتماماً كبيراً لارتباطه بالعملية التعليمية التي تعد ركيزة تقدم أي مجتمع لاسيما في ارتباطه بجانب هام وهو تطوير نظم قبول الطلاب في الجامعات

وفق قدراتهم ومميزاتهم المختلفة ووفق متطلبات التخصصات المختلفة.

- مسايرة البحث لرؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠م والتي تهدف للارتقاء بالجامعات المصرية حتى تحتل مكانتها اللائقة في التصنيفات الدولية للجامعات العالمية.
- تتزامن الدراسة مع بعض التغيرات التي يشهدها المجتمع في ظل التحول الرقمي والتي تتطلب تنوع التخصصات وتراكم المعرفة مما يعد إضافة للمكتبة العربية.
- كون تطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي هدف تسعى إليه الجامعات العالمية بهدف تحقيق القدرة على المنافسة والتميز بين الجامعات الإقليمية والعالمية.
- يفيد البحث في تحسين المدخلات التعليمية للجامعات المصرية وبالتالي تحسين مخرجاتها من خلال وضع الطلاب وفق قدراتهم وميولهم وإمكاناتهم الحقيقية في التخصصات المختلفة.
- يُساعد البحث الحالية أصحاب القرار وقيادات التعليم الجامعي والمسئولين والمهتمين بتطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي لوضع نظم جديدة للقبول تتفق مع المعايير العالمية وتعزز القدرة التنافسية للجامعات المصرية.
- تقديم مادة علمية للباحثين والمهتمين بنظم القبول في جامعات العالم المعاصر.

منهج البحث

يعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي لرصد وتحليل المعايير المتبعة في نظم القبول في الجامعات المصرية والتعرف على مميزاته وعيوبه وكيفية تطويره في ضوء خبرات بعض الدول المعاصرة والاستفادة منها في وضع تصور مقترح لتطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي في مصر لتحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية بما يتواءم مع متطلبات ودواعي تطوير التعليم الجامعي في مصر.

حدود البحث

- **الحدود الزمنية:** يعالج البحث الوضع الحالي لنظم القبول في الجامعات المصرية وبعض الدول المتقدمة مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة (بريطانيا)، استراليا، كندا، اسكتلندا، فنلندا، بولندا، اليابان، الصين للاستفادة منها في تطوير نظم القبول بالجامعات المصرية وتحقيق القدرة التنافسية لها.

مصطلحات البحث

يتناول البحث مصطلحات منها:

١- **نظام القبول في التعليم الجامعي**: University Admission System

تعرف نظم القبول في التعليم الجامعي بأنها:

أ- التعريف الاصطلاحي

- مجموعة من النظم المحددة من قبل الجامعة والتي يتم على أساسها اختيار الطلاب للالتحاق بالتخصصات الجامعية المختلفة. (Polesel & Freeman, 2015: 5)
- يقصد به معدلات الالتحاق والاستيعاب بالتعليم الجامعي لطلبة المرحلة الثانوية باعتباره حق لجميع خريجي تلك المرحلة للالتحاق وفق النظم المتبعة المسابقات أو الاختبارات (Becher Mourice, 1999, p. 234).
- نظم القبول تعني إحداث انسجام بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة التعليم الجامعي ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في السوق والتنبؤ به قبل حدوثه (عسقول، أبوعودة، ٢٠١٣، ٥).

ب-التعريف الإجرائي

- يقصد بها محددات ومعايير الجامعة وضوابطها التي يتم على أساسها إلحاق الطلاب بالتخصصات المختلفة داخل الجامعة وبما يحقق العدالة والمساواة بين جميع الطلاب ويلبي طموحاتهم ومتطلبات سوق العمل الخارجي.

٢- تطوير نظم القبول: Development of admission systems

يعرف تطوير نظم القبول في التعليم الجامعي بأنه:

أ- التعريف الاصطلاحي

- هو العمل على إيجاد توافق بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل محلياً وعالمياً من خلال مواكبة التغيرات التي تحدث بها بشكل يوثق الرسالة التعليمية ويمكنها من مواكبتها ومحاولة التنبؤ بها ولتحقيق ذلك وللرقي بمخرجات الجامعات من المفترض أن تكون نظم القبول عادلة وتحقق طموحات طلابها ومتوازنة مع سوق العمل واحتياجاته. (زرقون، جمعة، ٢٠٢١، ٣٠)
- ويعرف بأنه: التحسين المقصود والمخطط في فلسفة واهداف وبنية النظام بشكله المتكامل بهدف ضمان جودته وزيادة فاعليته (موسى، ٢٠١٢، ٨١).

ب-التعريف الإجرائي

- العمل على مسايرة المتغيرات المختلفة المحلية والعالمية والتي ترتبط بسوق العمل وميول واتجاهات الطلاب نحو دراسة التخصصات المناسبة لميولهم وقدراتهم بما

يحقق العدالة والمساواة والتوافق بين القواعد والشروط اللازمة للالتحاق بالتخصصات المختلفة وبين القدرات الحقيقية للطلاب وطموحاتهم.

ج- القدرة التنافسية: Competitiveness

هنالك العديد من تعريفات القدرة التنافسية منها:

أ- التعريف الاصطلاحي

- يقصد بها: قدرة الجامعات على تقديم خدمات تعليمية وبحثية متميزة، وتحقيق منافع وفوائد للمستفيدين أكثر مما تتيحه لهم الجامعات المنافسة، مما يمكنها من الحصول على مراكز متقدمة في التصنيف الدولي للجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية (متولي، ٢٠١٨، ٦٤١).
- تعني: قدرة الجامعة على التسابق مع الجامعات المنافسة والتميز عليها في واحدة أو أكثر من المجالات، مثل البرامج الدراسية أو خصائص أعضاء الهيئة التدريسية أو المكتبات أو القاعات أو التجهيزات الدراسية والبحثية أو التدريب العملي أو نمط الإدارة، مما يحقق للجامعة القدرة على جذب الطلاب من البيئة المحلية والعالمية (علام، ٢٠١٤، ٢٢).
- وتعرف بأنها: مجمل الأنظمة واللوائح الخاصة بالقبول والتسجيل في الجامعات والتنافس والتميز عن مثيلاتها، وقدرتها على تطوير أنظمة قبول الطلاب، والقدرة التقنية والإدارية، التي يمكن من خلالها التنافس في تجويد المدخلات بما ينعكس إيجابيًا على المخرجات التي تناسب سوق العمل واحتياجات المجتمع (القرني، ٢٠١٨، ٤).
- وتعرف بأنها: مجموعة من الجهود والإجراءات والابتكارات وكافة الفعاليات الإدارية والأكاديمية والتطويرية والإنتاجية والتسويقية من أجل الوصول إلى مراتب متقدمة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي والحصول على رقعة ومكانة أوسع في أسواق العمل (أشرف الهادي، ٢٠١٥، ١٠)

ب- التعريف الإجرائي

- هو السعي الجاد من قبل الجامعات لتحقيق مراكز متقدمة ومتميزة بين الجامعات المحلية والعالمية من خلال تقديم مخرجات نوعية تتوافق مع متطلبات السوق العالمي ومتغيرات العصر الحالي.

التعريف الاجرائي لتطوير نظم القبول في التعليم الجامعي لتحقيق القدرة التنافسية:

يتبني الباحث التعريف التالي:

هو العمل على إيجاد نظم قبول جديدة بالجامعات المصرية يمكنها من قبول الطلاب وفق إمكاناتهم وميولهم وقدراتهم الحقيقية، بما يمكنهم من النجاح والتميز في دراستهم وتمكينهم من المهارات المستقبلية التي يحتاجها السوق المحلي والعالمي وتتطلبها مهن المستقبل؛ بما يحقق القدرة التنافسية للجامعة بين الجامعات المحلية والعالمية ودخولها وفق التصنيفات العالمية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت بعض الجوانب المرتبطة بنظم القبول في الجامعات وهي:

أولاً: دراسات تناولت نظم القبول:

هدفت دراسة حسين (٢٠١٠) إلى التوصل إلى سيناريوهات مقترحة لتطوير نظام الطلاب بالتعليم العالي في ضوء خبرات بعض الدول وبما يتلاءم مع دواعي تطوير التعليم العالي في مصر من خلال رصد واقع نظام القبول في مؤسسات التعليم العالي في مصر وتحليل الدواعي الخاصة لتطويرها في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، وأكدت الدراسة على ضرورة توافق استراتيجية وهيكلة تطوير المرحلة الثانوية بما يتفق مع توجهات خطط تطوير التعليم العالي وبصفة خاصة فيما يتعلق بنظام القبول للطلاب، وأهمية تحديد مواصفات الطالب للالتحاق بالتعليم العالي ومواصلة دراسته بنجاح حتى يتسنى صياغة نظام قبول يتسم بالموضوعية والجودة المطلوبة. وكذلك هدفت دراسة زيمدارس (Zimdars, 2010) إلى البحث في عدم المساواة في نظم القبول في جامعة أكسفورد ومعرفة الفروق في معدلات القبول حسب الطبقة الاجتماعية والعرق والجنس والتأهيل ومركز التعليم الثانوي وانعكاسات ذلك على التعليم، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: الانحياز الطبقي لأبناء البيض وخريجي المدارس الخاصة وهذا يخل بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ويعتبر من معوقاته.

كما هدفت دراسة موسى (٢٠١٢) إلى تطوير نظام القبول بالجامعات العربية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة من خلال التعرف على أوجه القوة والضعف في نظم القبول في الجامعات العربية والتعرف على أهم العوامل المؤثرة فيها والتعرف على أهم الاتجاهات العالمية في نظم القبول في العالم والمعايير الحاكمة لها، وأكدت وجود اختلاف وتنوع في

أنظمة القبول بين جامعات العالم لاختلاف السياسات والعوامل الاقتصادية والاجتماعية ولاختلاف المستفيدين انفسهم وقد يقع الاختلاف داخل الدولة الواحدة نتيجة عراقة الجامعة وتخصصاتها وقوتها وردة الإقبال عليها. ودراسة عسقول، وأبوعودة (٢٠١٣) إلى التعرف على محاولة الجامعة توجيه سياسة القبول في الجامعات في ظل التوازن بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في العملية التعليمية بغزة بما يمكن من حل مشكلة البطالة بين الخريجين من خلال وضع تصور مقترح للموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، حيث أكدت الدراسة وجود نسبة كبيرة من الخريجين خارج مواقع العمل بلغت (٦٠,٧%) وكذلك تفاوت نسب العاطلين من التخصصات المختلفة حسب الحاجة التعليمية للتخصصات مما يعني بعد سياسة القبول عن حاجة سوق العمل في المجال التعليمي.

كما جاءت دراسة الدهشان (٢٠١٥) لوضع رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم، وأكدت وجود اعتبارات ينبغي وجود اعتبارات أخرى ينبغي مراعاتها عند تحديد أعداد المقبولين في كل جامعة من أهمها: احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الخريجين في مختلف التخصصات، مع التركيز على احتياجات المحافظة أو المحافظات التي تقع الجامعة في نطاقها، ويستلزم ذلك تعاوناً بين المجلس الأعلى للجامعات والوزارات المعنية بالإنتاج والخدمات والقوي العاملة والتخطيط، وكذلك إمكانات الجامعة من المباني والمعامل وغيرها، والإمكانات البشرية للجامعة، من أعضاء هيئة التدريس، ويمكن الاسترشاد بها في معدلات قبول أعداد الطلبة إلي عدد أعضاء هيئة التدريس، وإجراء مزيد من الدراسات للتعرف على القيمة التنبؤية لكل معيار من معايير القبول المقترحة بالمعدل التراكمي للطلاب إثناء دراستهم في الجامعة، والاعتماد على نتائج تلك الدراسات التنبؤية في تحديد المعايير المناسبة والتي تسهل عمليات صنع قرارات القبول المناسبة لكل كلية وكل تخصص، مع ضرورة أن نأخذ في الاعتبار نوعية وطبيعة الامتحانات في المرحلة الثانوية العامة ونوعية الامتحانات التي تجريها الجامعات.

كما سعت دراسة الشتري (٢٠١٦) إلى التعرف على واقع التخطيط الاستراتيجي بالجامعات السعودية والكشف عن متطلبات التخطيط الاستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية والتعرف على التحديات التي تواجه التخطيط الاستراتيجي في الجامعات السعودية وتحد من قدرتها التنافسية، وأكدت سرعة التغيرات الكمية والنوعية في البيئة الداخلية للجامعات السعودية وضرورة توافر الاعتمادات المالية واللازمة لعملية التخطيط

الاستراتيجي. في حين هدفت دراسة كاليمولين وآخرون (Kalimullin etal, 2016) إلى تقديم توصيات لتنفيذ استراتيجيات لتسويق التعليم الجامعي للطلاب الراغبين في الالتحاق من خلال التعرف على السمات والعوامل التي تؤثر في اختيار الطلاب للجامعة والبرنامج الأكاديمي وترتيب دوافعهم للالتحاق بالجامعة وتحديد البرامج الجديدة التي يطلبها الطلاب الراغبين في الالتحاق.

ثانياً: دراسات تناولت القدرة التنافسية:

هدفت دراسة كوتس فريدمان Coates Friedman (٢٠١٠) لتقييم اختبارات القبول في التعليم العالي الخاص (STAT) في الجامعات الأسترالية ودورها في توفير مستوى ونوعية عالية من الجودة من التعليم العالي وتكفل نوعية عالية من الخريجين في سوق العمل والتي تسهم في نمو تحقيق التنمية في المجتمع الأسترالي، ومن أبرز النتائج أن نتائج اختبارات القبول المعتمدة تعد قيمة موثوقة وإضافة ممتازة إلى قرارات القبول حيث تمثل الاختبارات وسيلة صالحة وفعالة لتصنيف الطلاب حسب القدرات والمهارات وهو أيضاً وسيلة هامة للتغلب على التحيز في التعليم عند القبول ووسيلة جيدة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة.

كما هدفت دراسة قرني، والعتيقي (٢٠١٢) تقديم تصور مقترح لإدارة رأس المال الفكري بالجامعات المصرية كمدخل لتحقيق قدرتها التنافسية من خلال التعرف على مفهوم ومكونات رأس المال الفكري وطرق قياسه وأهميته وعمليات إدارته، ورصد لأبعاد تحقيق القدرة التنافسية بالجامعات ودور رأس المال الفكري في تحقيقها وتحديد متطلبات ومعوقات ذلك، وأكدت الدراسة توافر إدارة رأس المال الفكري في الجامعات المصرية بدرجة متوسطة مما يتطلب إعادة النظر في ممارساتها بما يحقق قدراتها التنافسية.

وسعت دراسة أبوسعدة ورضوان (٢٠١٤) للوقوف على متطلبات تحقيق القدرة التنافسية بالجامعات المصرية دراسة حالة على جامعة المنصورة، وأكدت ضعف الميزانية المخصصة للجامعات وأن الاعتماد الكلي على ميزانية الدولة في تمويل الجامعات لا يؤدي بها إلى تحقيق التنافسية التي تتمناها، كذلك وجود برامج متميزة لدى الجامعة بالتعاون مع الجامعات الأجنبية من أمثلتها برنامج مانشستر في الطب، في حين هناك ضعف في غالبية البرامج الحالية المقدمة للطلاب بما لا يتناسب مع البرامج العالمية مما يحول دون قدرتها على المنافسة العالمية. وجاءت دراسة محمد (٢٠١٤) للتعرف على دور تدويل التعليم الجامعي

كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية من خلال آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية وذلك بالتعرف على واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية ودور تدويل التعليم في زيادة قدرتها التنافسية ووضع تصور مقترح لتطبيق آليات تدويل التعليم بالجامعات المصرية لزيادة قدرتها التنافسية ورفع مكانتها إقليمياً وعالمياً، وأكدت أن القدرة التنافسية للجامعات المصرية متوسطة مقارنة بالجامعات العالمية مما يتطلب ضرورة بذل المزيد من الجهد لرفعها والارتقاء بها، وأن تدويل التعليم له دور كبير في زيادة القدرة التنافسية للجامعات وتحسين أدائها للحصول على مراكز متقدمة محلياً وعالمياً، وأنه لا فارق في واقع القدرة التنافسية للجامعات بين الكليات العلمية والنظرية.

واستهدفت دراسة الحوت وتوفيق وعبد المطلب (٢٠١٥) التعرف على أشكال التنافسية بين الجامعات والتعرف على أهم العوامل التي تزيد من حدة التنافس بين الجامعات، وأكدت على ضرورة الاهتمام بتدويل التعليم واقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة للارتقاء بالقدرة التنافسية للجامعات. في حين جاءت دراسة دياب (٢٠١٥) لمقارنة نظم القبول بالجامعات الخاصة كمتطلب لتحسين قدرتها التنافسية في كل من إنجلترا واليابان وإمكانية الإفادة منها في مصر، وأكد البحث أن نظام القبول بالجامعات الخاصة المصرية يُعاني من العديد من أوجه القصور والتي كان لها أثر كبير على كفاءة المخرجات التعليمية من تلك الجامعات، الأمر الذي ترتب عليه ضعف القدرة التنافسية لتلك الجامعات وهذا دعا إلى ضرورة الوقوف على واقع نظم القبول بالجامعات الخاصة بمصر، والذي يعد متطلباً أساسياً لتحقيق القدرة التنافسية والعمل على تطوير نظم القبول بتلك الجامعات في ضوء خبرات كل من إنجلترا واليابان.

كما سعت دراسة إبراهيم (٢٠١٣) للتعرف على أنموذج مقترح لتطوير واقع سياسات قبول الطلبة في التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. وأبرزت الدراسة وجود مشكلات يعاني منها الطلبة في الجامعات الحكومية والخاصة والمتعلق بمحور آلية التسجيل لكون المدة المتعلقة بفترة التسجيل غير كافية، أما بالنسبة للموظفين (تقنيين وإداريين): الحكوميين يرون أن التوزع الجغرافي للطلبة لا يؤخذ في الحسبان أثناء التسجيل، أما بالنسبة لموظفي الجامعات الخاصة بشأن المحور نفسه، فيرون أن مراكز التسجيل غير جاهزة تقنياً. ودراسة خاطر (٢٠١٥) التي استهدفت الوقوف على متطلبات تدويل التعليم الجامعي في مصر لتحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء تدويل التعليم، والتعرف على أهم النماذج العالمية في تدويل التعليم الجامعي، وأكدت قلة الشراكة بين

الجامعات المصرية وبين مؤسسات التعليم العربية والأجنبية والإقليمية وأنه لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الجامعية يستلزم توزيع المهام وتكوين شبكات عمل تربط بين مراكز التميز محلياً وإقليمياً وعالمياً.

في حين سعت دراسة حسب النبي (٢٠١٧) للتعرف على التعليم والتنافسية في ماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، وأكدت الدراسة أن قدرة النظام التعليمي في مصر على الاستجابة لاحتياجات الاقتصاد المتقدم ما تزال ضعيفة، وقد ظهر الضعف بوضوح في الترتيب المتأخر لمصر في مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات كفاءة سوق العمل ومؤشرات التنافسية الدولية، وأكدت وجود عقبات كبيرة تحول دون تطوير التعليم وبرامج التدريب المهني في مصر منها: انخفاض رواتب المعلمين، وقلة معدلات الانفاق الحكومي على التعليم، وعدم وجود استراتيجية شاملة للتنمية البشرية، وانخفاض الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي، وضعف العلاقة بين التعليم الحكومي وبين احتياجات سوق العمل، وتدني مستوى جودة التعليم الحكومي.

وسعت دراسة العبادي (٢٠١٧) لتقديم نموذج لرفع القدرة التنافسية للجامعات اعتماداً على بعض المعايير الدولية ومؤشراتها على المستوبين المحلي والعالمي والتعرف على دور التصنيفات العالمية في رفع القدرة التنافسية للجامعات وصياغة نموذج مقترح لرفع القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود في ضوء التصنيفات العالمية للجامعات، ودعت إلى أن تهتم الجامعة بتطوير سياسات القبول بها، وتحديث الخطط الدراسية وتطوير كفاءات أعضاء هيئة التدريس مع الاهتمام بجودة مخرجاتها كوسيلة لزيادة قدرتها التنافسية، وكذلك ضرورة الارتقاء بمستوى الكفاءة والقدرة التنافسية لمخرجات التعليم الجامعي والتي يتحقق معها التواجد على خريطة الجامعات المتميزة محلياً وعربياً وعالمياً، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فيما يتعلق بمؤشرات القدرة التنافسية بهدف تطوير القدرة التنافسية بجامعة الملك سعود، وضرورة اهتمام الجامعة بمقارنة وضعها التنافسي بالجامعات الأخرى في الدول المتقدمة بهدف التعرف على الطرق والوسائل التي اتبعتها هذه الدول للوصول إلى الوضع التنافسي المنشود والاستفادة من ذلك على المستوى القومي.

كما هدفت دراسة القرني (٢٠١٨) تقديم تصور لتطوير نظم القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية، وأبرزت وجود مشكلات في نظم القبول في الجامعات السعودية، ودعت إلى ضرورة الاهتمام بنظام القبول في الجامعات

السعودية وما يرتبط به من سياسات حيث يؤدي دوراً مهماً في جودة المخرجات، وكذلك إعادة النظر في سياسة القبول وربطها بخطط التنمية وحاجات المجتمع والتنافس في سوق العمل وطاقة الاستيعاب للجامعات، وتقويم نظام قبول الطلبة المستخدم في الجامعات السعودية وتطويره في ضوء الاتجاهات المعاصرة وبيان مدى ملائمته لحاجات سوق العمل، وضرورة تحقيق القدرة التنافسية في الجامعات التي من شأنها تحويل الطالب من طالب محلي إلى طالب عالمي.

في حين هدفت دراسة أبوزيد (٢٠١٨) لتقديم تصور مبدئي لقدرة الجامعة التنافسية من خلال التعرف على خصائص البيئة ومقارنتها بالجامعات الأخرى لمعرفة ما يميز كل جامعة عن الأخرى بهدف الاستفادة منها في تقديم تصور مقترح لنموذج القدرة التنافسية للجامعة، وتوصلت الدراسة إلى وضع رؤية جديدة لمفهوم القدرة التنافسية في ضوء منهج الاستعارة ونظرية التطور. ودراسة شلبي (٢٠١٨) إلى التعرف على متطلبات تحقيق الميزة التنافسية بالجامعات في ضوء بعض الخبرات العالمية وأكدت وجود بعض جوانب القصور في واقع متطلبات تحقيق الميزة التنافسية بجامعة المنصورة تمثلت في ضعف دعم حرية البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس لتطبيق نتائج أبحاثهم وضعف المخصصات له وقلة الاهتمام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات البيئة والمجتمع وضعف التحفيز المادي لأعضاء هيئة التدريس مما يقلل من قدرة الجامعة على تحقيق الميزة التنافسية.

واستهدفت دراسة متولي (٢٠١٨) التعرف على أهم الآليات التي تستخدمها الجامعات المصرية لتحقيق القدرة التنافسية لها في مجتمع المعرفة ومعوقاتها وأكدت الدراسة وجود العديد من المعوقات منها: القيود المفروضة على الجامعات المصرية والتي تعوق قدرتها التنافسية، وقصور الدور البحثي، وضعف النشر الدولي للدراسات والبحوث، وضعف محتوى المواقع الالكترونية للجامعات، وضعف حركة تدويل التعليم الجامعي، وضعف حماس إدارات الجامعات المصرية نحو التصنيفات العالمية؛ وتوصلت لوضع تصور مقترح لتحقيقها في الجامعات المصرية. كما هدفت دراسة الدجدج (٢٠١٨) للتعرف على واقع القدرة التنافسية في الجامعات المصرية الحكومية والخاصة وتقديم مقترح لكيفية تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية الحكومية والخاصة لتحسين قدرتها التنافسية في مجال البحث العلمي، وأكدت أن نظم القبول في الجامعات الخاصة هدفها الربح دون مراعات شروط الجودة مما يؤثر سلباً على جودة العملية التعليمية والبحثية المقدمة للطلاب.

كما سعت دراسة ميّا وعامر (٢٠١٩) للتعرف على دور أبعاد إدارة المعرفة في تحسين الميزة التنافسية في جامعة تشرين في اللاذقية، وأكدت ضرورة أن تولي الجامعة من اهتمامها بإدارة المعرفة من خلال تحديث وتطوير الأجهزة والبرمجيات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات باستمرار، وأن تواكب كل ما هو جديد وتهتم بمعرفة لتكنولوجيا التي تستخدمها الجامعات المنافسة المحلية والخارجية، وأن توفر شبكة اتصالات حديثة وفعالة لخدمة النظام داخل الجامعة، الأمر الذي يؤدي إلى إكسابها ميزة تنافسية بالمقارنة مع باقي الجامعات. في حين هدفت دراسة السعيد (٢٠١٩) إلى وضع آليات مقترحة لتطوير منظومة البحث العلمي في جامعة الملك سعود في ضوء التنافسية العالمية وبما يخدم مصالح الوطن، وأكدت غياب الشراكة الحقيقية بين البحوث العلمية بالجامعة وبين مؤسسات المجتمع الخارجي بما ينعكس سلباً على تطوير المجتمع وتقدمه. ودراسة عيد (٢٠١٩) لوضع تصور مقترح لتحقيق التنافسية بالجامعات المصرية بجامعة أسوان، وتوصلت نتائج الدراسة الميدانية بأن هناك قصور في متطلبات تحقيق القدرة التنافسية بجامعة أسوان فيما يتعلق بالإدارة الجامعية وتنمية أعضاء هيئة التدريس والبرامج والمقررات والبيئية التحتية والأداء البحثي وتدعيم القدرة التنافسية وتوصل البحث إلى وضع تصور مقترح لمتطلبات تحقيق القدرة التنافسية بجامعة أسوان.

وهدفت دراسة محمد (٢٠١٩) للتعرف على مشكلات الجامعات المصرية والتي تحول دون تحقيقها للتنافسية وأكدت أن التزام المنظمة بأخلاقيات العمل يقودها للحصول على الميزة التنافسية التي تعد ركيزة لأداء المنظمات وهو ما تعاني منه بعض الجامعات المصرية وقدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لترسيخ أخلاقيات الأعمال لرفع القدرة التنافسية للجامعات المصرية. وكذلك هدفت دراسة العبد اللطيف (٢٠٢٠) لتقديم تصور مقترح لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م لتحسين الأداء الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي وتحقيق الميزة التنافسية، وأبرزت الدراسة تقليدية الجامعات السعودية وقلة مسايرتها للتغيرات العالمية، وأكدت ضرورة أن تعمل الجامعات على تبني متطلبات الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة الاتصالات والتكتلات الاقتصادية.

كما سعت دراسة مغاوري (٢٠٢٠) لبيان آليات استخدام الذكاء التنافسي لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات المصرية وبيان أهم خصائص الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي، ومن أهم نتائجها، وضع مجموعة من الآليات المقترحة التي قد تساعد في استخدام

الذكاء التنافسي في مؤسسات التعليم الجامعي، مما قد يسهم في تحقيق الميزة التنافسية بها، ومن تلك الآليات إنشاء وحدة للذكاء التنافسي داخل كل مؤسسة تعليمية، لها هيكل تنظيمي يتبع الإدارة العليا، وذلك لإمدادها بالبيانات والمعلومات الدقيقة التي تهم صناع القرار لتحقيق أهداف المؤسسة التعليمية بفعالية، وعلى أسس علمية ومعلوماتية سليمة، وإعداد فريق متكامل للعمل في وحدة الذكاء التنافسي، ويتكون من أفراد يتمتعون بمهارات عالية في تحليل ومعالجة البيانات، وكذلك من لهم القدرة على تقديم أفكار جديدة ورؤى مستقبلية قابلة للتنفيذ مما يعزز من قدرة المؤسسة التعليمية في التعامل مع التغييرات الحادثة في بيئتها الخارجية، بدلا من اتباع الأساليب التقليدية في مواجهتها، وأن تكون لديهم خبرة عالية ومعرفة وفيرة عن البيئة الداخلية بها.

وهدفت دراسة البلوي (٢٠٢٠) إلى التعرف على واقع القدرة التنافسية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة تبوك ووضع تصور مقترح ورؤية مستقبلية لتطوير القدرة التنافسية لإدارة جامعة تبوك في ضوء معايير التميز المؤسسي، وتوصلت الدراسة إلى وضع تصور مستقبلي لتطوير القدرة التنافسية لإدارة جامعة تبوك استند على العديد من الأهداف أهمها: دعم فكر التميز المؤسسي في إدارة جامعة تبوك ونشر تلك الثقافة لكي تواكب التطورات والتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، وتحقيق الشراكة المجتمعية مع المجتمع. وهدفت دراسة الصاوي وعبد الفتاح (٢٠٢١) للوقوف على ملامح إدارة جامعة السويس في الوقت الحاضر وتحديد الإجراءات المقترحة لتطوير دور إدارة جامعة السويس لتحقيق قدرتها التنافسية، وتوصلت إلى تجاهل بعض قيادات العمل الإداري بالجامعة للمضامين العلمية للقدرة التنافسية للعمل الجامعي وفقدان الثقة بين إدارة الجامعة وبعض أعضاء هيئة التدريس بمختلف الكليات وإقصاء بعض الكفاءات عن المشاركة في إدارة مجالات العمل الجامعي.

وهدفت دراسة هلال (٢٠٢١) التعرف على كيفية تعزيز القدرات التنافسية للجامعات المصرية في ضوء الرشاقة الاستراتيجية، وأكدت وجود العديد من المعوقات التي تتعلق بالقياس التنافسي منها قلة الانفاق الحكومي ومحدودية الموارد وضعف التمويل الخارجي في ظل زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات المصرية الحكومية مما يؤثر على جودة الخدمات التعليمية المقدمة مقارنة بعدد الملتحقين بالجامعات الخاصة، وافتقار المعامل والتجهيزات الحديثة والمكتبات وضعف المحتوى المعرفي للمناهج وقلة مسايرتها للمستجدات، واقتصار تنافسية الجامعات المصرية على الأسواق المحلية دون الدولية. ودراسة عباس

وآخرون (٢٠٢١) التي سعت للتعرف على واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء التصنيفات الدولية ومتطلبات توفيرها، ووضع مقترحات لتطبيق آليات التنافسية بالجامعات المصرية لزيادة مراكزها التنافسية في التصنيفات الدولية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن متطلبات القدرة التنافسية للجامعات المصرية ضعيفة مقارنة بالجامعات العالمية، مما يتطلب ضرورة بذل المزيد من الجهد لرفعها والارتقاء بها، وضعف توفر متطلبات القدرة التنافسية بالجامعات المصرية، وانتهت الدراسة بوضع مجموعة مقترحات لتطبيق آليات التنافسية بالجامعات المصرية لزيادة مراكزها التنافسية في التصنيفات الدولية.

من استعراض الدراسات السابقة الخاصة بتطوير نظم القبول في الجامعات المصرية والدراسات الخاصة بالقدرة التنافسية للجامعات يتضح وجود العديد من المشكلات في نظم القبول بالجامعات المصرية والتي تنعكس سلباً على جودة المخرجات التعليمية لها وعلى قدرتها التنافسية، وهو ما تحاول الدراسة الحالية إلقاء الضوء على ضرورة الاهتمام بتطوير نظم القبول الحالية، والعمل على تقديم تصور مقترح لتطوير نظم القبول في الجامعات المصرية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء بعض الخبرات العالمية.

الإطار النظري للدراسة

يتناول الإطار النظري للدراسة محورين: الأول نظم القبول في التعليم الجامعي، والثاني القدرة التنافسية للجامعات على النحو التالي:

المحور الأول: نظم القبول في التعليم الجامعي:

ويتناول المحور: أهمية تطوير نظم القبول في الجامعات، واقع نظام قبول الطلاب بالتعليم الجامعي في مصر، العوامل المجتمعية المؤثرة في نظم القبول بالجامعات المصرية، مشكلات القبول في التعليم الجامعي، بعض الخبرات المعاصرة في نظم القبول بالجامعات في بعض الدول المعاصرة، وشروط ومتطلبات القبول بالتعليم الجامعي بها.

١- أهمية تطوير نظم القبول في الجامعات

تُعد الجامعات مصدراً مهماً لتحقيق التنمية الشاملة: الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فهي أداة المجتمع لتحقيق ما يصبو إليه من آمال وطموحات تنموية في مختلف المجالات، فالتعليم الجامعي هو قاطرة التنمية ومحركها وكلما زادت جودة مدخلاته انعكس ذلك على المخرجات. كما يحظى موضوع القبول في الجامعات باهتمام واضعي السياسات التعليمية وصانعي القرارات فيها، إضافة إلى اهتمام أولياء الأمور والطلاب، حيث تُعد عملية انتقال

الطالب من التعليم الثانوي العام والفني إلى التعليم الجامعي واحدة من أهم القضايا المجتمعية، فنظم القبول الجامعي تمثل المحك الأساسي لتخريج قوة بشرية ذات مهارات ومؤهلات تخدم متطلبات البلاد وبما يضمن عدم حدوث نقص في خريجي أحد تخصصات التعليم وبطالة في خريجي تخصصات أخرى.

وتحتل مشكلة القبول بالجامعات صدارة المواضيع العامة إذ أن نظم القبول تنبثق من السياسة العامة للدولة بهدف توفير احتياجاتها من القوى العاملة بالدولة وربط نظم القبول باحتياجات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، لذلك تولي الجامعات المصرية اهتماماً كبيراً للقضايا المتعلقة بقبول الطلبة في مختلف الكليات والتخصصات، وذلك من أجل تحقيق العدالة النسبية بين الطلبة (الدهشان، ٢٠١٥، ١١١).

لذلك تحرص الجامعات المصرية في الوقت الحاضر على تطوير نظم القبول الخاصة بالطلاب وأن يكون قرار قبول الطلبة فيها مبنياً على أكثر من مؤشر، وذلك من أجل اختيار الطلبة بصورة دقيقة وموضوعية تتفق وأهداف هذه الجامعة التي لا تكتمل دون أن يكون هناك طالباً قادراً معرفياً ومهارياً على استيعاب المادة العلمية، لذلك تتضح أهمية وجود نظم جيدة للقبول بالجامعات فيما يلي:

- تسهم عملية انتقاء الطالب المؤهل على تحمل متطلبات التخصص بشكل رئيس في كفاءة المخرجات التعليمية، وبالتالي سد حاجة المجتمع من هؤلاء الخريجين، لذلك تحث الجامعة العاملين بها على إجراء البحوث من أجل اعتماد معايير عادلة للتنبؤ بنجاح الطلبة، لأن المعايير الحالية في مجموعها تقليدية لم تبن على أسس علمية سليمة (صباح، ٢٠١٢، ١٨٧).
- تحدد شروط القبول نوعية الطلبة الذين تجتذبهم الجامعة للانتماء إليها ومع تواجد جامعات عديدة فإن عملية اجتذاب الطلبة ذوي القدرات والتحصيل الجيد يعني نجاحها في تحقيق مستويات أكاديمية أكثر جودة، فما يمثل المسافة بين نقطتي الدخول والتخرج يرتبط غالباً بكفاءات الطلبة وقدراتهم عند دخول الجامعة (صبري، ٢٠٠٩، ١٥٥).
- تسهم معايير قبول الطلاب بالجامعات في التنبؤ بتحصيل الطالب الجامعي وبالرغم من أهمية معايير القبول في اتخاذ قرار بقبول الطالب أو رفضه إلا أن عدم توفر الأدلة على صدقها وموضوعيتها يجعل الاعتماد على نتائجها أمراً مضللاً (باشيوة،

٢٠١٤، ٣٨).

- توجيه معايير القبول في الجامعات بما يتناسب مع إمكاناتها، وبما يخدم احتياجات التنمية وسوق العمل، من خلال الأخذ في الاعتبار عند توجيه الطلبة إلى التخصصات الدراسية بالجامعات ومناسبة التخصصات مع استعداداتهم وميولهم.

يتضح مما سبق ضرورة تطوير نظم القبول بالجامعات المصرية حتى يمكن انتقاء الطلاب المؤهلين الذين يمكنهم التقدم في التخصصات المختلفة وليس اختيار الطلاب دون الوضع في الاعتبار مهاراتهم وقدراتهم وميولهم، فالنجاح في وضع نظام للقبول يعد خطوة مهمة يترتب عليها تحقيق التقدم العلمي والنهضة العلمية والمجتمعية للمجتمع المصري في كافة المجالات.

٢- واقع نظم قبول الطلاب في الجامعات المصرية:

يعتمد نظام القبول الحالي في الجامعات المصرية على المجموع الذي يحصل عليه الطالب في الثانوية العامة والذي تنظمه وزارة التربية والتعليم، ويمكن للطلاب الذين يجتازون الامتحان التقدم للالتحاق بالتعليم الجامعي من خلال مكتب التنسيق المركزي وفي الأيام المحددة التي يحددها مكتب التنسيق وفقاً لدرجات الطلاب ويتم تقسيمها على ثلاثة مراحل (مصطفى، ٢٠٠٨، ٢٣).

أ- إجراءات القبول الحالية المتبعة في الجامعات المصرية

تتم عملية القبول في الجامعات في مصر وفق الخطوات التالية: (البنك الدولي، ٢٠١٠، ٤). (الهلالي، ٢٠٠٨، ٣٥٠) (موسى والعتيبي، ٢٠١٢، ٨٧-٨٨)

- يتم اعتماد شهادة المرحلة الثانوية أو ما يعادلها كمعيار أساس للقول في الجامعة.
- يتم تحديد عدد الطلبة للقبول في كل كلية قبل البدء بعمليات القبول والتسجيل حيث يتم تحديد معدل أدنى للقبول في كل كلية يختلف من تخصص لآخر.
- الحد الأقصى لعدد الطلاب المقرر لكل جامعة وفق ما يحدده المجلس الأعلى للجامعات.
- يتم تقسيم الطلاب حسب نوع التخصص في المرحلة الثانوية القسم العلمي والقسم الأدبي ويتم تخصيص كليات خاصة بكل فرع.
- تقوم بعض الكليات بتنظيم اختبارات قدرات خاصة بها لالتحاق الطلاب بها كما في كليات التربية الفنية والنوعية والفنون الجميلة والاعلام وغيرها.

- ترتيب مجاميع الطلاب المرشحين الراغبين في القيد ببرامج التعليم العالي حسب ترتيب رغبات الطلاب المرشحين.
- يتم تنسيق الطلبة وتوزيعهم على الكليات المختلفة في الجامعات الحكومية مركزياً.
- تحدد مدة صلاحية لشهادة الثانوية العامة بحيث يكون الطالب حاصلاً عليها في نفس العام المقرر القبول به.
- تعطي بعض الجامعات أو الكليات أفضلية للموقع الجغرافي (التوزيع الإقليمي) كما في كليات التربية.
- يتم تنسيق طلاب الدبلومات الثانوية الفنية (زراعي – صناعي – تجاري – تمريض – وغيرها) في الكليات المناسبة مثل: الزراعة والتجارة والتمريض والهندسة والتربية (الشعبة الزراعية، الشعبة التجارية، شعبة التعليم الصناعي).

ب- مميزات نظم القبول الحالية في الجامعات المصرية

وتتميز نظم القبول الحالي: (الهلالي، ٢٠٠٨، ٣٥٠) (موسى والعتيبي، ٢٠١٢، ٨٩)

- البساطة والسهولة في التطبيق.
- قلة التكاليف المادية.
- اعتماد نظام التقديم الالكتروني عبر الإنترنت ويتولى مكتب التنسيق إرسال بطاقة ترشيح إلكترونية ليتم إعلام الطالب بالكلية التي تم قبوله بها.
- تحقيق الحيادية والموضوعية بين الطلاب.
- تحقيق العدالة ومبدأ تكافؤ الفرص.
- اعتبار نظام القبول الجغرافي عن طريق تقسيم الدولة إلى قطاعات جغرافية لتحقيق الرغبة الأولى للطالب وفقاً لمحل إقامته بهدف توطين الموارد البشرية في الأقاليم والمناطق النائية للعمل على النهوض بها اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً.
- تحقيق التوازن في توزيع الطلاب بين الجامعات، وحل مشكلة الاغتراب بين الطلاب بما يضمن قرب الطالب من أسرته وتوفير الرعاية الأسرية له.
- وينطبق التوزيع الجغرافي بشكل صارم على كليات التربية حيث لا يجوز للطالب التقدم إلى كلية في غير محل إقامته مهما كان مجموع درجاته، أما المحافظات التي لا توجد بها كليات تربية فيوزع طلابها على أقرب كلية تربية وفق محيطهم الجغرافي،

ج- عيوب نظم القبول الحالية في الجامعات المصرية

تتلخص أبرز العيوب التي يتضمنها نظم القبول الحالي في: (موسى والعتيبي،٢٠١٢، ٨٩) (حمود، ٢٠٠٩، ٩٤) و (الهلالي، ٢٠٠٨، ٣٥٠) (أحمد وتهامي، ٢٠١٢، ٢٤٢) (حسين، ٢٠١٠، ٢٤٠-٢٤٣)

- اعتماد القبول بصورة كبيرة على نتيجة الطالب في الشهادة الثانوية وهذا لا يعد مؤشراً على التنبؤ الأكاديمي للطالب في الجامعة وبعيد عن القدرات والمهارات الحقيقية لهم.
- احتكار تخصصات معينة (كليات القمة) كالطب والهندسة لذوي المعدلات العالية وحرمان التخصصات الأخرى التي لا تقل أهمية لتنمية المجتمع وتلبية احتياجاته.
- انفصال سياسة القبول بالتعليم الجامعي عن خطط التنمية والاحتياجات الفعلية للمجتمع من القوى البشرية.
- لا يوجد تنسيق بين المؤسسات ذات الصلة بالخريجين لتنظيم عملية القبول في التعليم الجامعي بما يرتبط بالخطط المستقبلية للدولة.
- اختلاف شروط ومتطلبات القبول في الكليات فمنها من يجري اختبارات للقدرات ومنها من يكتفي بالمقابلات الشخصية فقط.
- يغلب على الجامعات المصرية الطابع النمطي حيث تتشابه الكليات المتناظرة في أقسامها العلمية وبرامجها التعليمية.
- لا تراعي قدرات الطالب الحقيقية وميوله ورغباته واتجاهاته.
- غياب الأسلوب الأمثل للحكم على قدرات الطلاب الحقيقية والاعتماد فقط على الدرجات.
- الخلل في التوازن بين أعداد المقبولين بالكليات النظرية والكليات العملية.
- إغفال قدرات وطاقات الكليات المختلفة المادية والبشرية.
- زيادة التوتر والقلق لدى الطلاب وأسرهم نتيجة الاعتماد على اختبار واحد لا يراعي ظروف الطلاب وحالتهم النفسية والصحية، إضافة إلى كونه يخضع لذاتية المصححين.
- تصنيف الطلاب على أساس الدرجات بعيداً عن القدرات والمهارات والميول الحقيقية.

ويتضح مما سبق ضعف التوازن في نظم قبول الطلاب في التعليم الجامعي وغياب المعايير الحقيقية التي تقيس قدرات الطلاب وميولهم نتيجة غياب معرفة الطلاب بالتخصصات الجامعية وغياب التخطيط الجيد لنظم القبول مما ينعكس على المخرجات وبما

لا يُراعي المتطلبات المحلية والإقليمية وطبيعة المتغيرات العالمية ومستجداتها التي تفرضها متغيرات العصر.

ثالثاً: العوامل المجتمعية المؤثرة في نظم القبول في الجامعات المصرية:

هناك العديد من العوامل التي تعتبر أكثر شيوعاً في عمليات القبول في جميع أنحاء العالم ومنها مصر ومن أهمها: (الهلالي، ٢٠٠٨، ٣٤٥-٣٧٢)، (العاني والنعيمي، ٢٠١٣، ١١)، (موسى والعتيبي، ٢٠١٢، ٩٠) (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٨، ٦٩) (الزامل، ٢٠١٣، ١٠)

- الزيادة السكانية: وهي ظاهرة يُعاني منها المجتمع المصري، الأمر الذي يفرض على مؤسسات التعليم الجامعي ضرورة مواجهة الزيادة الهائلة في أعداد الطلاب في كافة المراحل التعليمية، ومنها التعليم الجامعي، ففي غياب رؤية استراتيجية وطنية واضحة الأهداف تتحدد فيها مقاييس علمية وتربوية ثابتة أدت إلى خضوع نظام القبول إلى تحكم عوامل الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم الجامعي بهدف الاستجابة للضغط الاجتماعي والسياسي مما انعكس على مستوى الرصانة العلمية والكفاءتين الداخلية والخارجية ويتحول إلى عبء ثقيل على التنمية بدلاً من أن يكون عنصراً داعماً لها.
- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي: نتيجة للاعتقاد بأن الشهادة الجامعية تمكن حاملها من تحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي وتسهم في تعزيز مكانته واعتبار أن الشهادة الجامعية هي مفتاح النجاح الاقتصادي والاجتماعي في كثير من دول العالم.
- العوامل الديموغرافية: حيث تؤثر العوامل الديموغرافية: العرق والجنس والوضع الاجتماعي (الطبقة الاجتماعية) والمستوى الاقتصادي المتمثل في القدرة على دفع الرسوم الدراسية على عملية القبول بالجامعات.
- انتشار مفهوم ديمقراطية التعليم: والذي يدعو إلى توفير التعليم للجميع باعتباره واحداً من الحقوق الأساسية للفرد مما زاد من الإقبال المتزايد نحو التعليم الجامعي.
- اعتبار التعليم وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة: فهو مطلباً حتمياً لتحقيق التنمية بمفهومها الشامل، انطلاقاً من أن القيمة الحقيقية لتقدم أي مجتمع لم تعد تتمثل في كثرة موارده وثرواته المادية، بل في مقدرة طاقاته البشرية على استغلال هذه الموارد، وتلك الثروات والانتفاع بها لصالح الفرد والمجتمع.

- السياسات الحاكمة للتعليم الثانوي العام والفني: لما كانت مخرجات التعليم الثانوي بنوعيه العام والفني هي نفسها مدخلات التعليم الجامعي، فانه على قدر حجم مخرجات التعليم الثانوي بقدر ما تكون الأعداد المتجهة إلى الالتحاق بالتعليم الجامعي، ومن ثم يتأثر القبول بالتعليم الجامعي بالسياسات الحاكمة للتعليم الثانوي.
- متطلبات العصر الحاضر: فالتغيرات والتطورات المتلاحقة والمتسارعة في شتى جوانب المعرفة ومتطلبات سوق العمل فرضت تحدياً على النظم التعليمية وأوجدت بدورها تغيرات في أنماط الحياة، ونمط العمل بالنسبة للأفراد والجماعات.
- الإمكانات المادية والبشرية للكليات الجامعية: من مبان وقاعات دراسية ومعامل والإمكانات البشرية من أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم والموظفين الإداريين وكذلك قدرة المؤسسة على التوسع وتطوير إمكاناتها.
- التقدم العلمي والتكنولوجي: والذي أثر بصورة كبيرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في كل مجالات الحياة والذي دعم رغبة المجتمعات في الاتجاه نحو التعليم الجامعي.
- المنافسة العالمية على جودة الخريجين: فتأهيل القوى البشرية لم يعد متطلباً وطنياً تفرضه المتطلبات المحلية، إنما تجاوز حدود المحلية إلى العالمية، مما يعنى أن كل جامعة معنية بتأهيل خريجيها بالمهارات العالمية والمتطلبات الكونية.
- اقتصاد المعرفة: لم يعد للثروات الطبيعية تأثير إذا ما قورنت بحجم اقتصاد المعرفة، هذا الاقتصاد الذي يعتمد أساساً على إنتاج المعرفة وتسويقها، مما أدى إلى عقد شراكات بين الجامعات والقطاع الإنتاجي والخدمي، ولعل إسهامات دول مثل الهند وماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة تمثل نماذجاً لاقتصاد المعرفة.
- التحديات الداخلية: وتتمثل في المواءمة بين برامج مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية واحتياجات سوق العمل، ومهارات الطلبة التعليمية والتأهيلية المتغيرة والتي تفرضها متغيرات محلية وعالمية، ومؤشرات الأداء وضبط الجودة.

رابعاً: مشكلات القبول في التعليم الجامعي المصري

أكدت العديد من الدراسات أن هناك العديد من مشكلات القبول في التعليم الجامعي يمكن تحديدها فيما يلي:

- الاعتماد على مكتب التنسيق المركزي والذي يتولى توزيع الطلاب على مؤسسات

التعليم العالي بناء على ما يحدده المجلس الأعلى للجامعات من الأماكن المتاحة وفق المعايير التالية: الحد الأقصى لعدد الطلاب المقرر قبولهم في كل الكليات، وترتيب رغبات الطلاب المرشحين وفق مجاميعهم (اليونسكو، ٢٠٠٩، ١٠).

- نظرة الحكومة والجمهور إلى أن النظام الحالي للقبول بالتعليم العالي يتسم بالشفافية والعدالة، ومع ذلك فإنه لا يعتبر نظاماً صالحاً لوضع الطلاب على مسار الدراسة المناسب في التعليم العالي، وتدل المؤشرات التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والطلاب على أنه لا توجد علاقة قوية بين نتيجة امتحان إتمام التعليم الثانوي وبين أداء الطالب بعد ذلك في الجامعة (البنك الدولي، ٢٠١٠، ١٥٣-١٥٤).
- قلة رضى الطلاب عن نظم القبول الحالية وشعورهم بالظلم بفقدان تخصص معين نتيجة علامة أو اثنتين، وهذه المشكلة أخذت الترتيب الأول حتى مع طلبة الجامعات الخاصة (إبراهيم، ٢٠١٣، ٤٥).
- قلة الأخذ بالاتجاهات الحديثة في القبول استناداً إلى اختبارات دولية أو إلى اختبارات وطنية.
- إغفال ميول الطلبة ورغباتهم الحقيقية، وغياب الأسلوب الأمثل للحكم على قدراتهم حيث يتم وضع الطلاب في مسارات جامعية لا تتفق مع قدراتهم وميولهم ومهاراتهم الحقيقية وإن اتفقت مع أهوائهم (فهمي، ٢٠٠٨، ٧).
- انفصال نظم القبول بالتعليم العالي عن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاحتياجات الفعلية للمجتمع من القوى البشرية، والخلل في التوازن بين أعداد المقبولين في الكليات النظرية والعلمية، وإغفال قدرات الكليات المختلفة وطاقاتها (الهلالي، ٢٠٠٨، ٣٥٠).
- غياب العدالة في توزيع الفرص لاعتماده على معايير متساوية في حين أن الطلاب ينتمون إلى أوضاع جغرافية واجتماعية غير متكافئة.
- تزيد سياسة القبول الحالية من إشكالية ضعف فعالية التعليم العالي في مصر، وقلة مقدرته على تلبية احتياجات سوق العمل، مما سينعكس على الوضع الاقتصادي للبلاد، وذلك بالإضافة إلى الهدر في الإنفاق على أعداد من الطلاب لن تستفيد من تعليمها الجامعي (مصطفى، ٢٠١٦، ١٠).
- ما زال النظام التعليمي في مصر يعاني من التصلب والجمود والشكلية سواء في

هياكل المؤسسات وبناها التنظيمية أو في محتوى برامجها ومناهجها، أو في الطرق والوسائل والإجراءات التي تعتمدها (ضحاوي، ٢٠٠٨، ٦٧٩).

- يقضى القبول بالجامعات الخاصة على شرط الجدارة كأساس للالتحاق بالتعليم الجامعي، وفتح المجال أمام الطلاب ذوي قدرات التحصيل العلمي الضعيفة للالتحاق بالكليات التي تلقى تنافساً شديداً طالما تمتع هؤلاء الطلاب بالقدرات المالية التي تؤهلهم لتحمل المصروفات العالية لهذه الجامعات ويمكن اعتبار ذلك من العوامل المهمة المساهمة في تواضع مستوى التعليم في هذه الجامعات (زيتون، ٢٠٠٨، ٢٣).
- تخوف الكثيرون من كون بعض إجراءات القبول غير موضوعية حيث يتم استخدام نظم قبول متعددة وتختلف بين المؤسسات العامة والخاصة، كما قد تكون بعض إجراءات القبول غير واضحة تسيطر عليها عوامل الواسطة والمحسوبية مما يعد تحدياً (Robin, 2008, p.2).
- الاعتماد الكامل على امتحانات إتمام الدراسة الثانوية (الثانوية العامة) كأساس وحيد للقبول في التعليم الجامعي يحد من الفرص أمام العديد من الطلاب فقد تكون نتائج الاختبارات انعكاساً لاختلافات في الظروف العائلية ومستوى المدرسة والدروس الخصوصية(Davey, 2005, p. 15) .
- تركيز الامتحان نفسه من حيث طبيعة الأسئلة على القدرات المعرفية، أكثر من تركيزها على القدرة على حل المشاكل والقدرات الأخرى، فهو يرى أن الطلاب جيدون في المواضيع النظرية، ولكن تنقصهم القدرة على تنفيذ المهام العملية وتطبيقها (Haibo, 2009, p. 9).

مما سبق يتضح تفاقم المشكلات المختلفة بنظم قبول الطلاب والتي تنعكس سلباً على النظام التعليمي وعلى استقرار المجتمع مستقبلاً والتي تفرض ضرورة تطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي بحيث تعمل على حل تلك المشكلات والتخلص منها.

خامساً: نماذج من نظم القبول في الجامعات في بعض الدول المتقدمة

تختلف نظم القبول في الجامعات في دول العالم المختلفة حسب سياسات كل دولة وقوانينها ونظرتها للتعليم الجامعي وإمكاناتها المختلفة وكذلك نظرة المجتمع له.

أ- نظم القبول بالتعليم الجامعي في بعض دول العالم المعاصر:

هناك العديد من التجارب المتميزة في نظم القبول بالتعليم الجامعي في بعض دول العالم

المعاصر مما يجعلها تجارب ناجحة يمكن الاستفادة منها ومن أهمها:

١- الولايات المتحدة الأمريكية: United State of America

في ظل التنوع الملحوظ في سياسة التعليم الأمريكي بصفة عامة إلى استقلالية الولايات في النظام التعليمي من ولاية لأخرى، حيث تقوم كل ولاية بوضع الشروط الخاصة بالقبول بها حيث يعطي الدستور الأمريكي الحق لكل ولاية في تنظيم التعليم بمؤسساتها التعليمية دون تدخل من الحكومة الفيدرالية، لذلك توجد مكاتب للقبول بكل ولاية تسهم في وضع الأطر العامة لسياسات القبول بالجامعات الأمريكية. (Ministry of Higher Education, 2010, p. 15)

كما تتميز الجامعات في مختلف الولايات بالاستقلالية مما أوجد اختلافاً كبيراً بين الجامعات الأمريكية من حيث التنظيم ونوعية البرامج، كما تتاح للجامعات إجراء تعديلات في نظم القبول الخاصة بها وأن تجري التعديلات التي تراها على اللوائح الخاصة بها، شريطة أن تحرص على تطبيق العدالة والمساواة وعدم التمييز بين الطلاب على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو الإعاقة الجسدية.

وعليه فلا توجد معايير موحدة للقبول في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يجوز لكل جامعة من خلال مجلس الإدارة والأمناء أن تعتمد معايير القبول الخاصة بها وتقوم بتوزيعها على المدارس الثانوية في الولاية وعبر موقع الجامعة الالكتروني حتى يسهل على الطلاب معرفتها (Institutions of Higher Learning, 2016, p. 89).

ولذلك تختلف متطلبات القبول بالجامعات الأمريكية ومنها: (Massachusetts Department of Higher Education, 2013)

- نظام القبول المفتوح Open Admission، الذي يتيح لجميع الطلاب الالتحاق بما يرغبون،
- نظام القبول التنافسي بين الطلاب لاختيار من تنطبق عليه الشروط في ضوء قدرات الطلاب والمعايير الموضوعة في قبول الطلاب لكونها مؤسسات مرموقة ومحل طلب من جانب الطلاب ولا تقبل إلا من تؤهله قدراته وإمكاناته الشخصية لذلك،
- نظام القبول الانتقائي Selection Admission من خلال انتقاء الطلاب حسب شروط القبول بالجامعة.

- نظام القبول المتواصل Rolling Admission حيث لا يوجد موعد نهائي محدد لتلقّي طلبات الالتحاق بها، حيث تفحص كل طلب بشكل مستقل عندما يتم استلام جميع الوثائق المطلوبة.
- نظام القبول المبكر Early Admission حيث يمكن للمتقدمين الحصول على الموافقة مقدماً إذا تم قبولهم مبدئياً، حيث يتم فحص طلباتهم مبكراً، مع ملاحظة أن القرار المبكر ينطوي على تعهد بالالتحاق في بعض الكليات يتم فحص الطلبات بها، ويتم إبلاغ المتقدمين بما إذا كانوا سيُقبلون أم لا، وهذا الإجراء لا ينطوي على تعهد بالالتحاق بتلك الكلية.
- نظام القبول الحر Free Admission التي تعطى لحملة شهادة الثانوية العامة وبعض الطلبة الذين لا يحملون هذه الشهادة أو ما يعادلها الحق في الالتحاق ببعض مؤسسات التعليم العالي، وأول من طبق القبول الحر جامعة ولاية كاليفورنيا التي فتحت أبوابها لجميع حملة الشهادة الثانوية في الولايات، بالإضافة إلى قبولها بعض الطلاب غير الحاصلين على هذه الشهادة وينتمون للعرق الأسود أو للأقليات، وقد خصص لهم ٤% من المقاعد كحد أدنى.

وعلى الرغم من وجود اختلافات في نظم القبول من كلية إلى أخرى، ومن ولاية إلى أخرى في الولايات المتحدة، إلا أنه يمكن القول بأنه يشترط للقبول بالمعاهد والكليات ما يلي:

- اجتياز امتحانات الثانوية العامة التي تدار على المستوى الوطني وتركز على كفاءة الطلاب في التحصيل المعرفي Planning on pursuing a Bachelor's Degree
- اجتياز اختبارات القبول: وقد تدار تلك الاختبارات على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي للولايات وتختلف متطلباتها من ولاية لأخرى (McGuiness, 2006)
- النجاح في المقابلات التي تعقدها الجامعات والتي تتيح سياسة عالية في الانتقاء، والتي يمكن من خلالها التعرف على قدرات الطلاب العقلية، ومدى مرونتهم في التفكير، وقياس مهاراتهم في الاتصال اللغوي وكتابة المقالات وحل المشكلات.
- تقديم توصيات من مرشدي المدارس الثانوية والمعلمين وأدلة على المهارات التي يملكها الطالب.
- اجتياز اختبارات القدرات: والتي تدار من قبل مجالس الكليات كما في اختبار (SAT)

the Scholastic Aptitude Test وينقسم إلى اختبارين (١، ٢) ويقيس هذا الاختبار التفكير المنطقي، كما يقيس المنطق اللفظي، والتفكير الناقد، ومهارات حل المشكلات (Robin, 2008)

- اجتياز اختبار برنامج الكلية الأمريكي (ACTP) The American College Testing Program: ويشمل هذا الاختبار أربعة اختبارات فرعية زمن كل اختبار منها خمس وأربعون دقيقة، وتكون هذه الاختبارات الأربعة في: اللغة الإنجليزية والرياضيات والدراسات الاجتماعية والعلوم الطبيعية (University Of Oslo, 2016).
- تشترط بعض الجامعات في الولايات حصول الطالب على الحد الأدنى في (GAP) وهي دورات يتلقاها الطالب في السنة التحضيرية. (Massachusetts Department of Higher Education, 2013)
- تشترط بعض الجامعات درجة من الكفاءة في اللغة الأجنبية (ESL) أو لغة الإشارة أي ما يعادل المستوى الثاني في المدرسة الثانوية (Matthew, 2013).
- خطابات التوصية من إدارة المدرسة الثانوية وهي عبارة عن ملاحظات المعلمين للطالب خلال سنوات دراسته من حيث الجدية والمثابرة والمهارات التي أتقنها الطالب (حسين، ٢٠١٠، ٢٢٤).

مما سبق يتضح أن هذا التنوع هو الذي أعطى التميز في التعليم الجامعي الأمريكي وساعد الولايات على أن تربط بين نظم القبول وسياسات التعليم بالخطط التنموية والمستقبلية لها مما ساعد على تحقيق التقدم والرقي للبلاد وهوما يمكن الاستفادة منه في تطوير نظم القبول بالجامعات المصرية.

٢- المملكة المتحدة (بريطانيا):United Kingdom

يتصف التعليم في بريطانيا بالطبيعة اللامركزية والتعقيد فلا يوجد نظام موحد للتعليم حيث تختلف نظم التعليم بها إيماناً منها بأن هذا التنوع يشجع على الابتكار والتجريب (عبد العال، ٢٠٠٩، ٢١٠)، ويأخذ النظام البريطاني بمعايير تتضمن تأمين بيئة تعليمية مناسبة، استقلالية الجامعة عن الجهة المالكة، ضمان السيولة المالية، تأمين هيكل تنظيمي مترابط، وجود نظام لضمان الجودة، تطوير المناهج التعليمية وأساليب التقييم بمشاركة الهيئة التعليمية، وجود ممتحنين خارجيين وإسهام الاستشاريين من هيئات ومراجع أكاديمية في مجالات المراقبة والتطوير، إضافة إلى شروط منح الشهادات، وتحقيق الأهداف التعليمية، ونوعية وأساليب

التعليم، والتقييم المستمر للبرامج، وشروط قبول الطلاب وطرق التقييم (QAA website).

وتُعد الجامعات البريطانية من أكثر نظم التعليم العالي انتقائية في أوربا فهي تعتمد على السياسة التنافسية، فالجامعات والكليات هي المسئولة عن اختيار طلابها، بناء على معايير تضعها الجامعة نفسها، وهذه المعايير تختلف من قسم إلى آخر. (Eurydice Database on Education Systems in Europe, 2016)، كما أنشأت بريطانيا مجلساً خاصاً بالامتحانات المدرسية والتقييم School Examination and Assessment لكي يشرف على الامتحانات ويراقب سيرها للتأكد من مواكبتها للتوجهات القومية والسياسيات التعليمية ومعاونة الطلبة في التعرف على توجهاتهم المستقبلية (عبد العال، ٢٠٠٩، ٢١٠).

كما أن هناك هيئة وحيدة تتكفل بقبول الطلبة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، وهي هيئة خدمات القبول بالجامعات والكليات اليوكاس (UCAS) The Universities and Colleges Admission Service وهي وكالة مركزية حكومية تقوم بتنسيق الطلبات لكل جامعة، وقد بدأت هذه الخدمة منذ عام ٢٠٠٦م، ومن الجدير بالذكر أن هذه الهيئة لا تحدد شروط القبول للطلاب ولكنها تتعهد بتقديم المعلومات لهم عن المؤسسات، وعن مؤهلات الالتحاق المطلوبة، ومن أهم ملامح هذه الخدمة ما يلي: (Eurydice Database on Education Systems in Europe, 2016)

- يجب التقدم بطلب الحصول على قبول في الدراسة (تفرغ كلي) عبر بوابة الخدمة.
- إتاحة التقديم لجميع الطلبة (انجليز/ دوليين) ممن يسعون للحصول على قبول جامعي أو منح دراسية.
- يمكن للطلاب تقديم طلبات التحاق إلى ٦ كليات أو جامعات بحد أقصى.
- دفع رسوم التقديم للخدمة بما يقارب من ١٥ جنيه إسترليني.
- يجب أن يشتمل طلب الالتحاق على ما يلي:
  - وثائق توضح أداء الطالب الأكاديمي في دراسته بعد المرحلة الثانوية.
  - بيان سبب اختيار التخصص المتقدم عليه.
- توضيح ما الذي يمكن أن يقدمه الطالب لإثراء الجامعة.
- توصيات مدير المدرسة والمعلمين والتي توضح مهارات الطالب وإمكاناته الخاصة لتوضيح مدى استعداد الطالب وتوازنه النفسي والانفعالي.
- بيان مدى استعداد الطالب للدراسة الجامعية في التخصص الذي اختاره، مع الأخذ

بعين الاعتبار جوانب من أهمها: (الميول والتطلعات المهنية للطالب ومدى تحفزه نحوها، ومدى جاهزيته لهذه المسار المهني الذي يريده، إنجازات الطالب أو نشاطاته في المواد الدراسية المتعلقة برغباته المهنية المستقبلية، ووجود خبرة سابقة له في عملٍ ما أو أعمال تطوعية قام بها).

كما تلتزم إجراءات القبول بالجامعة بما يتناسب مع معايير الجودة والحرص على أن تتسم بالشفافية والعدالة والتماشي مع القوانين واللوائح المنظمة لإجراءات القبول، ويتم القبول من خلال مكتب التنسيق، ومن الجدير بالذكر أن وكالة توكيد الجودة Quality Assurance Agency (QAA) وضعت بعض المواصفات الواجب توافرها في إجراءات قبول الطلاب للجامعات والكليات ومن هذه الشروط ما يلي: (The Quality Assurance Agency, 2016) (University of Birmingham, 2015)

- أن تكون الإجراءات واضحة وصريحة ومتسقة مع الواقع وسريعة التطبيق، ومحددة لكافة المتقدمين، ومناسبة لاحتياجات وخصائص المؤسسة التعليمية.
- توضيح كافة الخيارات البديلة أمام الطلاب المتقدمين.
- توضيح توقيت، وطبيعة المعلومات حول نتيجة عملية القبول لكافة المتقدمين.
- إبلاغ الطلاب غير المقبولين بأسباب عدم قبولهم بالإضافة إلى توفر السياسات والإجراءات للإجابة على شكاوى وتظلمات الطلاب المتقدمين حول عملية القبول.
- ضمان توفير الجامعة للخدمات العادلة والشفافة وإجراءات القبول الفعالة.
- التواصل مع المتقدمين في جميع مراحل عملية القبول.
- التنسيق مع المدارس حول متطلبات القبول وتوضيحها للطلاب.
- تجهيز وإيصال شروط ومتطلبات القبول للطلاب في المدارس الثانوية.
- إصدار تأكيد القبول للدراسات (CAS) للسماح للمتقدمين للالتحاق بالجامعات.
- توفير المعلومات والمشورة والمساعدة للمعلمين حول متطلبات القبول بالجامعات.
- توفير درجة الحماية من التحايل حول القبول بالجامعات.

كما تلقي على المدارس الأكاديمية المسئوليات التالية: (University of Birmingham, 2015)

- تخصيص أعضاء مؤهلين من الموظفين بالمدارس للتعاون مع مكتب التنسيق.
- وضع معايير الدخول لجميع البرامج بالتنسيق مع مكتب القبول ومع الجامعات.

- اتخاذ القرارات بشأن متطلبات القبول.
- إجراء المقابلات وتوثيقها.
- الاتصال مع المتقدمين في جميع مراحل عملية القبول بالتعاون مع مكتب القبول والجامعات.

ويطلب للالتحاق بالجامعات البريطانية ما يلي:

- الشهادة الثانوية العامة.
- إجادة اللغة الانجليزية لغير الناطقين بها.
- اجتياز المقابلة أو الاختبار كشرط للقبول في بعض البرامج بالجامعة.

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن الجامعات الإنجليزية تستخدم بعض القواعد والمعايير التي يقيم من خلالها الطلاب المتقدمين للالتحاق بها وأهمها ما يلي: (Stephen, 2013, p.75)

- نتائج امتحانات الطالب في المدرسة الثانوية، البيانات الخاصة بالشهادة العامة للتعليم الثانوي الإنجليزي GCSE، وترتيب ومنزلة المدرسة بين غيرها من المدارس.
- التقدم بطلب للجنة المركزية للقبول يحدد فيه الطالب مجال الدراسة الذي يود متابعته مع تحديد عدد ستة جامعات يود الالتحاق بإحداها (Shattock, 2008, p. 185).
- الاختبارات الإضافية التي تضعها الجامعة وتتطلب اجتياز بعض الاختبارات المقننة أو غير المقننة وتشمل هذه الاختبارات:
  - المقاييس النفسية، والشخصية الذاتية، ومدى قدرة الطالب على التعلم.
  - اختبارات (SAT)، والتي تستخدم على نطاق واسع بالولايات المتحدة الأمريكية.
  - اختبارات الصلاحية لمقرر محدد.
  - الاختبارات السيكومترية.
- اجتياز المقابلات التي تعقدها بعض الجامعات لتقييم الطلاب المتقدمين للالتحاق بها، ومن أشهر هذه الجامعات: جامعة أكسفورد، وكامبردج، وجامعة لندن، أما باقي الجامعات الإنجليزية الأخرى فتستخدم المقابلات كمعيار لقبول الطلاب في بعض التخصصات مثل: التدريس والطب، كما تستخدم المقابلات مع الطلاب ذوي الخلفيات غير التقليدية، أو مع الطلاب الذين يحملون مؤهلات مهنية.
- تستخدم بعض الجامعات الإنجليزية معارف الطلاب السابقة كمعيار مهم للقبول

بالجامعة من خلال الحياة، وخبرات العمل، والدراسة السابقة، ومدى ملاءمة هذه الخبرات لالتحاق الطالب بالبرنامج الدراسي.

ولعل هذا التعدد في متطلبات وشروط القبول في ظل السياسة الانتقائية لقبول الطلاب أوجدت تميزاً واضحاً للتعليم الجامعي البريطاني جعلته من أفضل النظم التعليمية المعاصرة، وهوما يمكن الاستفادة منه في تطوير نظم القبول بالجامعات المصرية من تعدد شروط ومتطلبات القبول وعدم الاعتماد على معيار واحد فقط وهو درجة الثانوية العامة.

٣- استراليا: Australia

تُعد استراليا من الدول المتقدمة التي تتميز بجودة نظامها التعليمي، إذ يعد الأسلوب الاسترالي في التعليم واحداً من أفضل الأساليب وأكثرها ابتكاراً في العالم، والتعليم بها انعكاس للنموذجين البريطاني والأمريكي المبني أسس النظام الديمقراطي والليبرالي المبنيان على قيم التسامح الديني وحرية التعبير وسيادة القانون، (عبد العال، ٢٠٠٩، ١٥٥).

كما اتفقت مع نظام القبول البريطاني في اعتماد المسارات التأهيلية للجامعات التي تربط بين المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية بحيث تضمن للطلاب انتقال سلس يتضمن تغيير الطريقة التقليدية إلى نهج جديد يكتسب الطالب من خلاله مهارات وقدرات تؤهله فعلياً للدراسة في الجامعة والتخرج بتفوق مثل مهارات البحث باللغة الإنجليزية والتفكير الناقد وكتابة البحوث العلمية ومهارات التواصل (Rob, etal, 2015, p.5)

وتأخذ استراليا بالنموذج أو الإطار (٥-١) في القبول وهو أحد نماذج القبول التكميلية، حيث أنه يضع في الاعتبار التحصيل المدرسي ويقدم بُعداً آخر لإمكانية نجاح الطالب، فهو يتعرف على قدرات معينة ربما لم يكشف عنها اختيار الطالب للمواد الدراسية، ويعتمد القبول في الجامعات الأسترالية بشكل رئيسي على اختبار (يوني-تست).

وقد تم تطوير هذا الاختبار بالمشاركة بين المجلس الأسترالي للبحوث العلمية (ACER)وقسم التقييم بكامبريدج Cambridge حيث: (البنك الدولي، ٢٠١٠، ١٥٠)

- صمم هذا الاختبار لتقييم أنواع التفكير المنطقي العام ومهارات التفكير التي تمثل أساس الدراسة في التعليم العالي والتي يحتاجها الطالب للنجاح في هذا المستوى ويقيم الاختبار مهارات التفكير المنطقي عبر مجالين عامين هما: الرياضيات والعلوم من ناحية، والإنسانيات والعلوم الاجتماعية من ناحية أخرى، والاختبار مصمم لخريجي المدارس

الحاليين وذلك استكمالا لمعايير الاختيار القائمة مثل درجة دخول امتحان التعليم العالي.

- تم تطوير اختبار (يوني - تست) وفقاً لمعايير مهنية وفنية صارمة، ويتولى تصميم أسئلة الاختبار وتطويرها فرق من خبراء وضع الاختبارات في مجالاتها ولابد أن تمر كل أسئلة الاختبارات بمراحل من المشاورات التفصيلية والاختبار التجريبي والتحليل والمراجعة النهائية، ويتم تحديد محتوى الاختبار وأسلوبه وزمنه بطريقة تضمن أن يكون برنامج الاختبار مناسباً وعادلاً وسليماً يمكن الاعتماد عليه، وتخضع بيانات الاختبار للتحليل الإحصائي للتأكد من أن كل سؤال في الاختبار قد حقق المطلوب منه، كما تخضع أسئلة الاختبارات الجاري تطويرها للمراجعة الدقيقة في محاولة مستمرة لتقليل التحيز الجنسي والعرقي والديني، ولضمان أن يكون الاختبار عادلاً ثقافياً، وقد يحتوى الاختبار على عدد قليل من الأسئلة التجريبية التي لا تدخل في حساب درجات الطالب المرشح.
- تُدار الامتحانات في (١٤) مركزاً في (١٠) مدن في أرجاء البلد وتخضع هذه المراكز لرقابة مشرفين مدربين، كما تتوافر في هذه المراكز أنظمة مراقبة بالفيديو وقد ثبتت أهمية الاستثمارات في تقنية المعلومات بالنسبة للتقييد والمعالجة واستعمال الباركود ويتم تصوير أوراق الإجابة المصححة بالماسحات الضوئية بحيث يمكن للمرشحين رؤية أوراق إجاباتهم المصححة، مما يضمن أقصى درجة من درجات الشفافية.
- تتاح نتائج الاختبار للطلاب عبر الإنترنت بعد حوالي أسبوعين من أدائهم الاختبار، ويرسل للطلاب بريد اليكتروني يخطرهم بكود للدخول يكون مطلوباً للوصول إلى نتائج الاختبار عبر الإنترنت ويحصل الطلاب على مجموع متدرج من (١٠٠) لكل قسم من أقسام الاختبار الثلاثة، إضافة إلى مجموع كلى متدرج وتتولى الجامعات تقييم نتيجة الاختبار للطالب جنباً إلى جنب مع أدائه الأكاديمي، مثل درجة دخول التعليم الجامعي، وقد استخدمت الجامعات التالية: جامعة فليندر، وجامعة ماكري، والجامعة الوطنية الأسترالية، وجامعة بالارات الاختبار لدخول الطلاب عام ٢٠٠٩م.

ويتلخص نظام القبول في استراليا حيث في التالي:

- يتقدم الطلاب برغباتهم في الالتحاق بالجامعة إلى مركز القبول العالي الفيكتوري Victorian Tertiary Admissions Center (VTAC)، مقدمين المتطلبات التي تؤهلهم للالتحاق بالجامعة وهي: (Monash University, 2005, pp. 4- 5)
- الحصول على الشهادة الفيكتورية للتعليم Victorian Certificate of Education

(VCE) أو ما يعادلها من تعليم مكافئ.

- اجتياز اختبار (يوني–تست) والذي يقيس التفكير المنطقي والمهارات عبر مجالين عامين هما: الرياضيات والعلوم من ناحية، والإنسانيات والعلوم الاجتماعية من ناحية أخرى.
- إكمال سنة تأسيسية يدرس خلالها الطالب (١٢) مقرر يؤهله للالتحاق بالجامعة.
- اجتياز الطالب للاختبار الخاص بالقبول للتعليم العالي Special Tertiary Admissions Test (STAT)
- اجتياز المقابلات الشخصية التي يجريها أعضاء هيئة التدريس.

ويمكن الاستفادة من النظام الأسترالي في تطوير نظم القبول بالجامعات المصرية من خلال عقد اختبار قدرات يقيس القدرات الحقيقية للطلاب في التفكير المنطقي ويقيس المهارات المختلفة والميول الحقيقة تجاه المهن يتزامن مع اختبار الثانوية العامة ويكون معياراً أساسياً في القبول

٤- كندا: Canada

تهدف الجامعات الكندية إلى تقديم تعليم عالي الجودة حيث أنها تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية في ظل الدستور الكندي قل نظيرها في الجامعات الأخرى مما أدى إلى اختلاف واضح في نظم القبول بالجامعات الكندية وإن اشتركت في بعض الأطر والتوجهات العامة التي يؤكد عليها مجلس وزراء التعليم الكندي (CMEC) بهدف إيجاد تعليم متميز مما أدى لدخول (٢٢) جامعة كندية في مراكز متقدمة ضمن أفضل (٥٠٠) جامعة عالمية (الحامد، ٢٠١٤، ١٣٦)

ويقع نظام التعليم العالي والتدريب الكندي وفق تقرير التنافسية الدولية لعام ٢٠١٤–٢٠١٥م في المركز (١٨) عالمياً حيث تقع أربعة جامعات منها في المائة الأولى وهي جامعات: تورنتو University Toronto وجامعة ماك جيل Mc Gill University وجامعة كونكورديا Concordia University وجامعة جيولف University of Guelf مما جعلها مركز جذب للطلاب الأجانب (look, 2014, p.146) حيث وضعت الجامعات الكندية استراتيجيات شاملة للاتصال بالطلبة المحتملين من البلدان ذات الأولوية بما يعزز العلامة التجارية لكندا في جميع مجالات التسويق والإعلام والترويج (Minister of International Trade- Advisory panel on Canada's international Educational, 2012)

وبذلك تتبع كندا نظام الدخول التنافسي، وتلزم الطلاب بدراسة فصل تحويلي يدرسون خلاله (٢٤) وحدة متعلقة بالبرنامج المختار، بالإضافة إلى العديد من المتطلبات اللازمة للالتحاق منها: (University of Alberta, 2005, pp. 18-22)

- الحصول على المدرسة شهادة الثانوية أو شهادة دبلوم المدرسة العليا High School Diploma كشرط أساسي للقبول.
- اجتياز اختبارات قبول أو مقررات تمهيدية ينبغي دراستها حتى يتم قبول الطالب بها.
- الاعتماد في القبول على سجل الطالب الأكاديمي والذي يجب أن يكون معتمداً من المدرسة الثانوية.
- إجادة الطالب للغة الإنجليزية، وتهتم الجامعات اهتمامًا خاصًا بهذا الشرط وتعده أحد أهم عناصر سياسة القبول وذلك إيمانًا منها بأن براعة الطالب في اللغة الإنجليزية يؤهله للنجاح في الكلية أو اجتياز التحدث باللغة الإنجليزية Test of Spoken English (TSE)
- اجتياز المقابلة الشخصية التي تجريها لجنة القبول الخاصة بالبرنامج.
- اجتياز الطالب للاختبار الدراسي Scholastic Aptitude Test (SAT).

ويمكن الاستفادة من النظام الكندي في تطوير نظم القبول بالجامعات المصرية من خلال عقد اختبار قدرات إجادة الطالب للغة الإنجليزية مهارة وكتابة لا سيما للطلاب الراغبين في الالتحاق بالتخصصات الطبية والهندسية والعلمية وأن تكون دراستها باللغة الإنجليزية لمسايرة التقدم الحادث فيها.

٥- اسكتلندا Scotland

تتبع اسكتلندا النظام اللامركزي في التعليم حيث تقدم الجامعات الاسكتلندية دليلاً للطلاب قبل دخولهم الجامعة واختيارهم التخصصات التي يرغبون في الالتحاق بها، هذا الدليل يُمكن الطلاب من معرفة كل شيء عن الجامعة بدءاً من الدخول وكيفية التطبيق وحتى التخرج، بالإضافة إلى أن هذا الدليل يجيب على العديد من الأسئلة التي قد يسألها الطالب لنفسه والتي قد تسبب له بعض الحيرة في الاختيار والدخول للجامعة، فهو يقدم للطلاب معلومات حول القبول، وحول اختيار نوعية وموضوع الدراسة، وأي الفصول مناسبة للدراسة بالكليات المختلفة من الفصول لتلائم حاجات الطلاب المختلفة (The Quality Assurance Agency for Higher Education, 2005, pp. 3-7).

ويتطلب قبول الطلاب بالتعليم الجامعي في اسكتلندا استيفاء الشروط الآتية: (The University of Strathclyde, 2005, pp 2-4)

- ملء استمارة القبول وتقديمها إلى مكتب القبول الجامعي The Universities and Colleges Admissions Service (UCAS).
- الحصول على الشهادة الوطنية الأعلى Higher National Certificate (HNC).
- حصول الطالب على شهادة الثانوية العامة من المستوى المتقدم.
- اجتياز الطالب لأربعة أو خمسة مواضيع في إطار المؤهلات الأسكتلندية (SQA) Scottish Qualifications Authority، أو ما يكافئها.
- تهتم الكلية بالقدرة الأكاديمية للطالب من خلال السجل الأكاديمي في المراحل التعليمية السابقة أو من خلال نتائجها في الفحوص الوطنية.

ويمكن الاستفادة من النظام الاسكتلندي في تطوير نظم القبول بالجامعات المصرية في اعتماد السجل الأكاديمي في المراحل التعليمية السابقة في تحديد التخصص الذي يمكنه التفوق من خلاله والتي تظهره السجلات السابقة مما تعتبر مؤشر حقيقي لميوله وقدراته نحو الدراسة الجامعية.

٦- فنلندا Finland

تتبع فلندا النظام اللامركزي في التعليم وتحتل المركز الأول عالمياً وفقاً لتقرير التنافسية العالمية وبالتالي ارتفاع نسبة المقبلين على التعليم الجامعي ويتم قبول الطالبات وفقًا للشروط الآتية: (The University of Helsinki, 2005, pp 6-10)

- ملء استمارة القبول.
- تقديم شهادة المدرسة الثانوية.
- إجادة الطالب للغة الفنلندية أو السويدية أو الإنجليزية والتي يجب أن يشار إليها بإحدى الطرق التالية: أن تكون إحدى هذه اللغات لغة التعليم الإلزامي أو التعليم الثانوي.
- حصول الطالب على شهادة اختبار اللغة الوطني National Language Test (NLT) أو اجتياز اختبار اللغة الإنجليزية المعترف به دوليًا (TOEFL) بدرجة لا تقل عن ٥٨٠ درجة كحد أدنى من ٦٧٠ درجة الحد الأعلى.
- تقديم الطالب لنسخة أصلية أو نسخة مصدقة من السجل الأكاديمي توضح الدراسات الأكاديمية التي تلقاها في المراحل الدراسية السابقة.

- تقديم الطالب لبيان مكتوب (يكتبه بنفسه)، يعطي معلومات عن حافزه للدراسة، وأسباب تقدمه له، بالإضافة إلى بيان كيفية تمويل الدراسة.
- اجتياز الطالب لاختبار القبول والذي يعقد لمدة ثلاث ساعات، وهذا الاختبار يقيس مهارات الطالب في الفهم والكتابة، بالإضافة إلى تقييم مهارات اللغة.

ويمكن الاستفادة من النظام الفنلندي في تطوير نظم القبول بالجامعات المصرية في الاهتمام باختبارات القبول التي تظهر مهارة الطالب في القراءة والكتابة وفي اعتماد السجل الأكاديمي للطالب في المراحل السابقة.

٧- بولندا Poland

تشترط بولندا متطلبات القبول الآتية (Warsaw University, 2005, pp 8-10)

- ملء استمارة التقديم مصحوبة بشهادة معتمدة تشير إلى السيرة الذاتية للطالب.
- شهادة التعليم الثانوي، ويسمح للطالب أن يقدم أي مؤهلات أخرى قد حصل عليها لتدعيم دخوله إلى الكلية، إلا أن هذا الأمر اختياري والاعتماد الأساسي على شهادة التعليم الثانوي.
- شهادة طبية تشير إلى حالة (الطالب) الصحية تؤكد أن حالته تسمح له بالدراسة.
- تقديم الطالب لبرهان يدل على قدرته وبراعته في اللغة البولندية.
- اجتياز الطالب للمقابلة الشخصية.
- اجتياز الطالب للاختبار الذي يختبر قدراته على الكتابة الأكاديمية Exam Testing Their Ability to Understand Academic Texts.

ويمكن الاستفادة من النظام البولندي في تطوير نظم القبول بالجامعات المصرية في اعتماد اختبار القدرات الخاص بالكتابة الأكاديمية في التخصص الذي يرغب الالتحاق به.

٨- اليابان Japan

شهدت اليابان محاولات جادة لإصلاح التعليم ساعدت على انتقال اليابان من النمط المركزي في الإدارة إلى النمط اللامركزي، وتتميز اليابان بنظام قاس للاختبارات يتسم بمصداقية شديدة (حجي، ٢٠٠٨، ٥١-٥٢). حيث تسعى اليابان لرفع مستوى التعليم الجامعي بها لمواجهة المنافسة القوية في هذا المجال، ومن أجل تعزيز دور الجامعات في مجال الابتكار فقد عملت على زيادة رفع كفاءة الإنفاق على التعليم الجامعي رغبة في تحسين مستوى الخريجين لتتطابق مواصفاتهم مع متطلبات سوق العمل وليضمن لطلابه التميز

عالمياً والحصول على مكانة مرموقة في مجال التعليم الجامعي في العالم (Jones, Randall, 2011, P.2) .

ولذلك فإن نظام القبول بالجامعات اليابانية حدث له العديد من التطورات حيث لم يقتصر القبول على شهادة المدرسة الثانوية العليا بل أصبح يتم من خلال:

- نتيجة الطالب في شهادة الثانوية العليا على أن تكون هذه الشهادة معتمدة من المدرسة التي درس بها الطالب. (University of Yamanashi, 2005, p. 8)
- اجتياز الطالب لاختبار القبول للجامعات اليابانية Examination for Japanese University والذي يُعقد لجميع المتقدمين في موعد واحد في كافة أنحاء البلاد ويُشرف عليه المركز الوطني لامتحان القبول بالجامعات National center for University Examination. (Akjyoshi, 2005, pp. 375- 376)
- يدخل المتقدمون لامتحان القدرات وهو امتحان المرحلة الثانية والذي تعقده كل جامعة على حدة لمعرفة القدرات الخاصة للمتقدمين واستعداداتهم التي تتطلبها كل جامعة ويتضمن هذا الاختبار على اختبارات المقال والمقابلات وغيرها (Fumihiro, 2015, p.2)
- اجتياز الاختبارات التحصيلية والتنبؤية والتي يتوقع من خلال نتائجها إمكانية نجاح الطالب في البرنامج العلمي الذي سيقدم له في حالة قبوله بالكلية، بالإضافة إلى إجراء المقابلات الشخصية للطلاب للتأكد من ذكائهم العام وجوانب شخصياتهم وميولهم الحقيقية (Akjyoshi, 2005, p.p. 375- 376).
- الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والتدقيق في اختيار طلابها والتأكد من استعداداتهم للمساهمة في رقي الجامعة من خلال البحث والاختراع، لذلك تهتم بالعلوم التطبيقية وإجادة اللغة الإنجليزية (حجي وشهاب، ٢٠١١، ٨٧٠).

ويمكن الاستفادة من النظام الياباني في تطوير نظم القبول بالجامعات المصرية في اعتماد المهارات التكنولوجية واللغة الإنجليزية كمعيار للقبول في الكليات التطبيقية إضافة إلى الاختبارات التحصيلية والتنبؤية والتي يتوقع من خلالها إمكانية نجاح الطالب في البرنامج العلمي الذي سيقدم له في حالة قبوله بالكلية.

٩- الصين: China

يخضع القبول في الجامعات الصينية للمركزية الشديدة من خلال مكتب التنسيق

المركزي والمكاتب التابعة له في كل إقليم، لذلك لجأت وزارة التعليم الوطني بالصين إلى محاولة البحث عن نظم جديدة للقبول بالجامعات الصينية خاصة لمواجهة ظاهرة الفساد التي ظهرت في اختبارات القبول بالجامعات حيث أشارت التقارير إلى تفشي ظاهرة الرشوة في اختبارات القبول في مؤسسات التعليم الجامعي في مساعدة الطلاب غير المؤهلين في الالتحاق بالكليات (Liu & Peng, 2015, p.105)

وتتم إجراءات القبول بالجامعات الصينية على النحو التالي: (Min, 2014, p. 620) (Liu, & (Peng, 2015, p.105)

- التقدم من خلال مكتب التنسيق في الإقليم التابع له، حيث يقوم المكتب بتنظيم قبول أوراق الطلاب وفق درجات الاختبار الموحد للمرحلة الثانوية حيث يقوم الطلاب بملء رغباتهم في الكليات التي يرغبون الالتحاق بها وفق المراحل التالية:
  - المرحلة الأولى: يُتاح للطلاب فيها التنافس على جميع المقاعد.
  - المرحلة الثانية: يتنافس فيها الطلاب على الكليات المتاحة والتي ما زالت بها مقاعد خالية بعد اختيار طلاب المرحلة الأولى.
- اجتياز امتحانات القبول التي يتم عقدها بالكليات المختلفة لمدة يومين أو ثلاثة أيام متتالية في فصل الصيف بجميع مناطق الصين وتضم أربعة اختبارات هي: اختبار في الرياضيات واختبار اللغة الصينية واللغة الأجنبية واختبار العلوم الشامل (الفيزياء والكيمياء والأحياء) واختبار فني شامل في (التاريخ والجغرافيا والسياسة).

ويمكن الاستفادة من النظام الصيني في تطوير نظم القبول بالجامعات المصرية من خلال عقد اختبارات خاصة بقبول الطلاب في التخصصات التي يرغبون فيها واعتماد نتائجها بجانب درجة الطالب في امتحان الثانوية العامة. وهكذا من خلال العرض السابق لنظم القبول في بعض دول العالم المعاصر يظهر مدى تعدد وتنوع نظم قبول الطلاب بالتعليم الجامعي ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن القطع بأفضلية أحد هذه النظم على غيرها إلا في ضوء ما تحققه من أهداف.

ب- نماذج نظم القبول المتبعة في التعليم الجامعي في بعض الدول المتقدة

هناك العديد من نماذج نظم القبول المتبعة في التعليم الجامعي في دول العالم من أهمها: (حسين، ٢٠١٠، ٢٠-٢١) (موسى والعتيبي، ٢٠١٠، ٩٣-٩٤)

١- النموذج التقليدي:

وينقسم النموذج التقليدي إلى نوعين:

- القبول حسب المؤهل والشهادة الدراسية: وعليه يتم إلحاق الطالب بالجامعة بناء على الدرجة التي حصل عليها في الثانوية العامة.
- إجراء اختبارات القبول الخاصة ببعض الكليات والتي يتم من خلالها الانتقاء والمفاضلة بين الطلاب عن طريق اللجان المتخصصة.

٢- النموذج التنافسي الانتقائي:

يعتمد هذا النموذج على قواعد متعددة في القبول كما في الجامعات البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية خاصة في الجامعات التي يعتمد القبول فيها على التنافس بين الطلاب، فالجامعات والكليات هي المسئولة عن اختيار طلابها بناء على معايير تضعها الجامعة وتختلف من كلية لأخرى ومن قسم إلى آخر وتلك المعايير تشمل:

- معدل الطالب في الثانوية العامة.
- اجتياز المقابلات التي تعقدها بعض الجامعات لتقييم الطلاب المتقدمين للالتحاق بها.
- الاختبارات الإضافية التي تضعها الجامعة وتتطلب اجتياز بعض الاختبارات المقننة أو غير المقننة وتشمل هذه الاختبارات: المقاييس النفسية، والشخصية الذاتية، ومدى قدرة الطالب على التعلم، اختبارات (SAT)، اختبارات الصلاحية لمقرر محدد، الاختبارات السيكومترية.
- تستخدم بعض الجامعات الإنجليزية والصينية معارف الطلاب السابقة كمعيار مهم للقبول بالجامعة من خلال الحياة، وخبرات العمل، والدراسة السابقة، ومدى ملائمة هذه الخبرات لالتحاق الطالب بالبرنامج الدراسي.

٣- النموذج الموجه (الاشتراكي الموجه):

يتم استخدام النموذج في بعض الدول ذات النظام الاشتراكي حيث يعتمد على احتياجات التعليم العالي في قبول الطلاب بناء على ما تضعه أجهزة الدولة في خططها المستقبلية، ويتميز بالصرامة بالإضافة إلى ضرورة توافق أعداد المقبولين مع التقديرات التي تم وضعها في الخطة ومع القدرات الاستيعابية لمؤسسات التعليم الجامعي ويهدف إلى تقليل نسب البطالة بين الخريجين لارتباطه بسوق العمل.

٤- نموذج الباب المفتوح:

وهو محاولة للخروج عن النمط الكلاسيكي في قبول الطلاب بالتعليم الجامعي حيث

تتنوع شهادات الملتحقين به من الثانوية العامة إلى شهادات تعليم الكبار أو من فاتهم الالتحاق بالتعليم الجامعي وكذلك لا يشترط عمر محدد للملتحقين به مثل: القبول بنظام التعليم المفتوح ونظام الانتساب والجامعات بدون جدران والفصول المسائية ويعتمد على مبدأ المساواة في التعليم ويتميز بإزالة جميع العقبات والحواجز المستخدمة في الأنظمة العادية ويقوم هذا النموذج على قبول جميع الفئات العمرية بما فيهم العاملين بقطاعات الدولة، كما يعتمد على الخبرة الوظيفية ضمن معايير القبول.

من خلال العرض السابق يتضح وجود عدة تصنيفات لنظم القبول بالجامعات وهي: (Robin, 2008, pp 11-17) (حسين، ٢٠١٠، ٢٣٤-٢٣٥).

١-امتحان إتمام المرحلة الثانوية فقط: National Exam Score Only

- يعتمد القبول فيه على درجات الاختبار القومي للثانوية العامة فقط والتي تعقد في وقت موحد على المستوى الوطني وبحيث لا يقل مجموع درجات الطالب عن ٥٠% كما في النمسا، فرنسا، أيرلندا، مصر، الصين، إيران، جورجيا ويتم تنسيق القبول من قبل الحكومة الوطنية حسب مكتب التنسيق وفقاً لرغبات الطلاب بما يتناسب مع درجاتهم بالمرحلة الثانوية.

٢-اختبار الثانوية العامة إضافة إلى الأداء الأكاديمي في المدرسة الثانوية National Exam Score, Plus Secondary School Academic Performance

- يتم دخول الطالب للجامعة بناء على درجات الامتحان القومي (الشهادة الثانوية).
- الأداء الأكاديمي في المدرسة الثانوية كما في: تنزانيا، تركيا، وإسبانيا، بلغاريا، صربيا ويتم احتساب قبول الطالب في الجامعة بناء على درجة الثانوية العامة ودرجة الأداء الأكاديمي.

٣-اختبار الثانوية العامة إضافة إلى ملف التقديم National Exam Score, plus Application Dossier

- يتقدم من خلالها الطلاب للجامعات بدرجة الثانوية العامة.
- ملف التقديم المتضمن للمعلومات الأكاديمية ودرجات المستوى الرفيع: كما في بريطانيا حيث يقدم الطلاب المتقدمين ملف (UCAS) الذي يحوي كافة المعلومات الأكاديمية بالمدرسة الثانوية، والمستوى الرفيع الذي حصل عليه الطالب وبياناته الشخصية وخطابات توصية لجهات القبول تفيد بما يتمتع به الطالب من قدرات.

٤-اختبار الثانوية العامة إضافة إلى اختبارات القدرات الموحدة Standardized Aptitude Tests

- يتقدم من خلالها الطلاب للجامعات وفق ما يحصلون عليه من درجات في الثانوية العامة إضافة إلى اختبار القدرات الذي يتم عقده خلال فترات الدراسة ومن الدول التي تنتهج ذلك السويد.

٥-اختبارات متعددة في الثانوية العامة إضافة إلى اختبارات القبول Multiple Examinations plus Academic Performance

- تقوم اليابان بالأخذ بهذا النموذج في القبول بالجامعات حيث يتم عقد امتحانات الثانوية العامة بواقع (خمسة إلى سبعة اختبارات) وتكون النتيجة الإجمالية في هذا الاختبار هي النتيجة الخاصة باختبار الثانوية العامة،
- يتقدم بعدها الطلاب إلى اختبارات القبول التي تدار بصورة فردية من قبل كل جامعة وتحدد درجة القبول بناء على موازنة بين درجة الثانوية العامة ودرجة اختبار القبول.
- كما تعقد روسيا اختبارات متعددة للثانوية العامة حيث يرى كثير من الخبراء أن الاختبار الواحد لا يكفي وليس مؤشراً جيداً لمعرفة مستوى الطالب كما اهتمت بوضع وزن أكبر في اختبارات القبول.
- وفي فرنسا بعد اجتياز الطلاب للمرحلة الثانوية يلتحق الطلاب بالسنة التحضيرية لمدة سنتين تؤهله لاجتياز اختبارات القبول بالجامعات.

٦-جامعات لا يوجد بها اختبار للقبول No Examinations for Academic Performance

- حيث يقتصر القبول بالجامعات على نتيجة اختبار الثانوية العامة والأداء الأكاديمي للطالب بالمدرسة الثانوية فقط كما في النرويج، كندا حيث لا تعقد أية اختبارات للقبول بجامعاتها.

مما سبق يتضح مدى تباين نظم القبول، فبعض الدول تكتفي بدرجة الطالب التي حصل عليها في المدرسة الثانوية العامة، والبعض الآخر يعقد اختبارات للقدرات تضاف للدرجة التي يحصل عليها الطالب في الثانوية العامة، والبعض الآخر يعتمد على ملف الأداء الأكاديمي للطالب في المرحلة الثانوية وعلى توصيات المعلمين والمرشدين، في حين اعتمدت بعض الدول أكثر من اختبار للمرحلة الثانوية العامة حتى تضمن موضوعية الدرجة التي يحصل عليها الطالب نظراً لتغير الظروف المصاحبة للاختبار.

المحور الثاني: القدرة التنافسية للجامعات

يشهد المجتمع المصري اليوم تطورات متسارعة تمثلت في تزايد انفتاح الأسواق العالمية وتطور تكنولوجيا المعلومات وشدة المنافسة وتنامي الابتكارات والاختراعات على الساحة العالمية مما أوجب على الجامعات المصرية ضرورة الدخول في المنافسة والمحافظة على البقاء والتفوق ومواكبة تلك التغيرات المتسارعة والحصول على ميزة تنافسية تمكنها من التفوق وتقديم خدمات تعليمية تلبي حاجات طلابها بهدف التوسع في السوق المحلي والعالمي.

لذلك أصبحت الجامعات مطالبة أكثر مما مضى بالاستثمار وتطوير المهارات المختلفة لطلابها واستحداث تخصصات جديدة تتناسب مع متطلبات العصر الحالي وتكوين كوادر بشرية قادرة على التعامل مع تلك التغيرات المتتالية (Ayder and Svetlana, 2016, 6026). فالجامعات ذات القدرة التنافسية: هي التي تستطيع الحفاظ على استمرارية تحسين جودتها التعليمية عب الزمن، أو زيادة الطلب عليها وبما يؤدي لارتفاع قيم ومؤشرات التنافسية لهذه الجامعات وبالتالي حصولها على مراكز متقدمة في الترتيب العالمي للجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية (وديع، ٢٠٠٥، ٢٣). من خلال تحقيق الجودة في العملية التعليمية، بما يؤدي إلى تحسين مخرجاتها وزيادة كفاءتها الداخلية والخارجية وزيادة الطلب عليها عالمياً، مما يجعلها تتبوأ مكانة متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات (الدجدج، ٢٠١٨، ١٠٧) بتقديمها مخرجات تعليمية متميزة تواكب سوق العمل وتتميز بمعايير محددة وهي (الإبداع والتميز والكفاءة) لتحقيق الجودة التنافسية محلياً وإقليمياً وعالمياً (أبوالعلا، ٢٠١٩، ٩٥-٩٦).

كما أن للجامعة مكانة متميزة في المحيط الواقعة به حيث يُنظر إليها باعتبارها محوراً رئيسياً في تلبية احتياجات المجتمع والوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة في ظل المتغيرات العالمية المتلاحقة، والتي أدت إلى انفتاح مجتمعات العالم بعضها على البعض، والذي فرض على الجامعة تحسين وتجويد مخرجاتها للمنافسة والتميز. وفي ظل التطور التكنولوجي المتنامي وانفتاح المجتمعات زادت المنافسة العالمية في كافة المجالات وفرضت على جميع القطاعات ومنها الجامعات الدخول في تلك المنافسة بهدف المحافظة على وضعها التنافسي ومعرفة أوضاع المنافسين وإمكاناتهم حتى يمكنها رسم استراتيجيتها التي تحقق لها قدرة تنافسية تميزها عن غيرها وتضمن إقبال الطلاب عليها (شتوح، ٢٠١٦، ١٠٣).

وأصبح تحقيق الميزة التنافسية في الجامعات أمر لا بد منه استجابة لتلك التغيرات من

خلال تطبيق نماذج التميز المؤسسي المختلفة مثل: نموذج ديمنج (Deming) الياباني ومالكوم بالدريج الأمريكي (MBNQA) والنموذج الأوربي للتميز المؤسسي (EFQM) والتي تقيس القدرات التي تملكها المؤسسات والتي تمكنها من تحقيق التفوق والمنافسة (العصيمي، ٢٠١٨، ٣٢٨). وزيادة قدرة الجامعات على تمكين الأفراد من المهارات التقنية والتكنولوجية والمعرفة اللازمة التي تمكنهم من أن يحظوا بفرص عمل مميزة تكفل لهم مستوى معيشة كريم في ظل مجتمع متنامي ومتطور.

١- مفهوم القدرة التنافسية:

تتنوع مفاهيم وتعريفات القدرة التنافسية في مجال التعليم فيما يلي:

- تعرف القدرة التنافسية بأنها القدرة على تقديم الخدمة التعليمية والبحثية عالية الجودة بما ينعكس إيجاباً على مستوى الخريجين وهيئة التدريس، وبما يُكسب المؤسسة ميزة تنافسية في سوق العمل (بوطبة، ٢٠١٤، ٦)
- وهي قدرة الجامعة على تقديم خدماتها التعليمية والبحثية والمجتمعية على مستوى عال من الجودة مما يكسب خريجيها وأعضاء هيئة التدريس بها مزايا تنافسية في سوق العمل مما يعكس تقدمها في التحاق الطلاب بها والوصول إلى مستوى يمكنها لأن تكون جامعة من الطراز العالمي (شلبي، ٢٠١٨، ٨)
- القدرة على التسابق مع المؤسسات التعليمية في تقديم أفضل (البرامج الدراسية – أعضاء الهيئة التدريسية – التجهيزات الدراسية) مما يحقق لها القدرة على جذب الطلاب من البيئة المحلية والعالمية (أبوسعدة، ٢٠١٤، ٨١).
- قدرة المؤسسة التعليمية على توظيف مواردها المتاحة في تكوين مخرجات تفوق توقعات عملائها الخارجيين والمتمثلين في القطاعات التنموية المختلفة في المجتمع (عبد العزيز، ٢٠١٦، ص ٣٨٩).

وهذا يوضح حتمية التنافس بين الجامعات حتى يمكنها الاستمرار وجذب الطلاب إليها من خلال العناية بجودة العملية التعليمية وتطويرها بما يتواكب مع متطلبات سوق العمل الحالية وطموحات المجتمع.

٢- خصائص القدرة التنافسية:

تتعدد خصائص القدرة التنافسية في مجال التعليم الجامعي ومنها: (Alexander Harris & David Wakelyn, 2007, p.2-8)

- المرونة: وتعبر عن استجابة التعليم الجامعي لمتغيرات سوق العمل ومتطلباته وتوفيرها في الخريجين.
- وجود الاستراتيجية: حيث التخطيط الجيد والمحكم للعملية التعليمية وأهدافها داخل الجامعة.
- الاستدامة: وتشير إلى تجدد الميزات التنافسية وتمكين الجامعات من التواجد في الأسواق لأطول فترة ممكنة وتعزيز قدرتها التنافسية باستمرار.
- مواكبة التغيرات الجديدة: حيث أظهرت الحقبة الأخيرة أنماط جديدة من المنافسة لمواجهة التغيرات السريعة والتي تمكن الجامعة من الاستجابة لحالات التغير غير المتوقعة التي تحصل في البيئة التنافسية باعتبارها من مداخل اكتساب الميزة التنافسية من خلال توجيه واستغلال الموارد المتاحة لديها بشكل أفضل في عملياتها المتنوعة واتخاذ قراراتها (سعيد، ٢٠١٨، ١٠٥).

ويضاف إلى ما سبق:

- الارتباط بالسوق المحلي والعالمي: حيث تستجيب لحاجة سوق العمل وتلبية الاحتياجات المختلفة في كافة التخصصات والمهن التي يحتاجها من الخريجين.
- الجودة: والمتمثلة في مهارات الخريجين وتمكنهم من التعامل مع منجزات العصر التقنية والتكنولوجية.
- تميز المعرفة: وتعني الإلمام التام من قبل الخريجين بمتطلبات التخصص وإجادته نظرياً وعملياً.

٣- أهمية القدرة التنافسية في التعليم الجامعي:

تعد القدرة التنافسية للجامعات أحد أهم العوامل التي تحدد موقعها في الأسواق الخارجية من خلال جودة مخرجاتها التعليمية من الخريجين ومدى تمكنهم من المهارات المختلفة التي يحتاجها سوق العمل ومدى قدرتهم على الإبداع والابتكار (Sasha Johnson, 2015, p.22-24) وتتمثل أهمية القدرة التنافسية في:

- كونها جوهر النظام الاقتصادي والأداة الرئيسة للبقاء أو الحصول على المزايا اللازمة للاستمرار (شاكر، ٢٠١٥، ٤٩).
- تعمل على زيادة ربحية المؤسسة الجامعية الاقتصادية لكونها المصدر الذي يعزز وضعها في السوق ويحقق لها التفوق والتميز، من خلال تميزها عن منافسيها وتحقيق

أرباح تفوق تكلفة المواد المستخدمة، وتمنحها القدرة على التقدم على الآخرين في الكلفة والتميز وعدم التقليد (ابن قشوة، والرف، ٢٠١٥، ١٣١).

- تُمكن الجامعة من الحصول على أفكار تُمكنها من مواكبة التغيرات وتحقيق النمو في البيئات المضطربة والتنافسية (مسعودة، وماجدة، ٢٠١٧، ٢٩٩).
- تُعد القدرة التنافسية وسيلة لتحقيق البقاء في السوق، لذلك وجب على الجامعة امتلاك مزايا تنافسية، والبحث عن عناصرها ومصادرها لتقوية مركزها التنافسي في السوق المحلي والعالمي (ابن قشوة، والرف، ٢٠١٥، ١١٤).
- تُعتبر وسيلة تمكن الجامعة من زيادة كفاءتها وقدرتها على التكيف مع مستجدات البيئة التنافسية المتسارعة والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية لتحقيق أقصى درجة ممكنة من الأهداف المرغوب فيها وجذب الراغبين إليها (حياة، ٢٠١٧، ٣٠).

ويضاف إلى ما سبق:

- تُساعد على توفير التكنولوجيا داخل المؤسسات التعليمية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.
- تجعل الجامعة في تنافس دائم لتوفير الخريجين المهرة التي يحتاجها سوق العمل.
- تحقق الشراكة الفاعلة بين التعليم الجامعي ومؤسسات سوق العمل.
- تجعل الجامعة متميزة ومتطورة وتفرض تميزها بين الجامعات المحلية والعالمية من خلال ما تقدمه من برامج دراسية نوعية وما تحويه من تقنيات وتجهيزات مادية تتناسب مع التغيرات العالمية المختلفة.
- تمكن الجامعة من التعرف على كافة المستجدات ومسايرتها والتكيف معها وتحقيق التفوق الدائم والتنافسية في المجال التعليمي وفي البحث العلمي.

٤- مصادر القدرة التنافسية للجامعات:

هناك مصدران رئيسيان للقدرة التنافسية هما: (القرنة، ٢٠١٤، ٢٤)

- مصادر داخلية: من داخل الجامعة تتمثل في: مواردها، إمكاناتها المادية والبشرية، وتميزها في طرق وأساليب العمل وكفاءتها.
- مصادر خارجية: من خارج الجامعة تتمثل في قدرتها على عقد شراكات تكنولوجية، ومساهمتها في براءات الاختراع من خلال خريجيها والعاملين بها.

كما تتمثل مصادر القدرة التنافسية للجامعة في:

- الموارد: وتتمثل فيما يتوفر لدى الجامعة من الإمكانات المادية والبشرية والعمليات التنظيمية، والمعلومات والمعرفة التي تمتلكها الجامعة، وتوافر المتخصصين القادرين على تحقيق القدرة التنافسية لها بين الجامعات الأخرى.
- الكفاءة: وتتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتقاس بكمية المدخلات المستخدمة داخل الجامعة لإنتاج مخرجات تعليمية متميزة بتكلفة أقل وكفاءة إنتاجية عالية مقارنة بمنافسيها، مما يسمح لها ببناء مزايا تنافسية تمكنها من التميز والاستمرار (يخضية؛ وصاف، ٢٠٠٥، ٣٦).
- الجودة: وتتمثل في تلبية رغبات المستهلكين (الطلاب، أولياء الأمور، قطاعات المجتمع) لمواكبة للتغيرات السريعة والتطورات المتلاحقة في مجالات سوق العمل ونيل رضاهم عن المخرجات التعليمية وبما يمكنها من البقاء في المنافسة بين الجامعات المحلية والعالمية.
- المعرفة: وهي من أهم مصادر القدرة التنافسية، والمتمثلة في رأس المال الفكري ومنتجات الفكر الإنساني من تقنيات ونظريات ومفاهيم وغيرها من الأشكال، حيث أصبح نجاح أي جامعة في التميز لا يمكن تحقيقه بدون وجود إدارة فاعلة لرأس المال البشري من خلال تمكينهم من العلوم المختلفة باستخدام طرق وأساليب حديثة للوصول إلى أفكار إبداعية لتنمية وتعظيم ميزة التنافسية بين الخريجين مع الجامعات الأخرى (السلمي، ٢٠٠٢، ٢٠٢).
- التكنولوجيا: وهي من أكثر عوامل تعزيز القدرات التنافسية للجامعة من خلال تقديم معرفة تقنية وتكنولوجية مميزة وربطها بالتطبيقات العملية وتمكين الطلاب منها بهدف تمكينهم من تطوير عمليات الإنتاج مستقبلاً في مختلف القطاعات (طحطوح، ٢٠١٧، ٢٤٧).

٥- مداخل تحقيق القدرة التنافسية:

يرتبط تحقيق القدرة التنافسية للجامعة على مجموعة من المداخل المرتبطة بها مثل: (شلبي، ٢٠٠٦، ٧٦-٧٨).

- مدخل التنوع: أي تقديم نوعية تعليم متميز وتقديم خدمات تعليمية متميزة تتوافق مع رغبات الطلاب من حيث الكم والكيف، والجودة التعليمية.

- مدخل الابتكار والتجديد: أي إدخال تخصصات نوعية جديدة وفق حاجة سوق العمل وتأهيل الطلاب لتأدية تلك الوظائف مستقبلاً بقدر عالي من المهارة والاتقان.
- مدخل تميز التدريس: من خلال توافر كوكبة من أعضاء هيئة التدريس المتميزين علمياً وتربوياً واحترافيتهم في صناعة المناهج، ومستوى الطلاب وخصائصهم وإمكاناتهم وجودة العملية التدريسية.
- مدخل المراجعة الدورية: بهدف مراجعة البرامج التعليمية في الجامعة وتحديثها وفق متطلبات السوق المحلي والعالمي ووفق تنامي المعرفة وتسارعها.
- مدخل تميز البحث العلمي: باعتباره أحد وظائف الجامعة الرئيسية وربطه بمؤسسات الإنتاج المحلية والعالمية.
- مدخل تميز خدمة المجتمع: وذلك بجعل الجامعة فاعلة في معالجة وحل المشكلات المجتمعية وتقديم حلول لها والتعاون مع مؤسسات الإنتاج المختلفة وتقديم الخدمات الاستشارية لمؤسسات المجتمع المحلي بهدف الارتقاء به وتنميته.

٦- أشكال القدرة التنافسية بين الجامعات:

تتعدد أشكال القدرة التنافسية بين الجامعات ومنها (الحوت، ٢٠٢١، ١٤١-١٤٢):

- التنافس على الموارد: حيث تدخل الجامعات الحكومية في تنافس مباشر فيما بينها من أجل الحصول على الأموال الكافية لأنشطتها.
- البحث عن جهات راعية تتولى تمويلها لأنشطة الجامعات المختلفة من خلال الحصول على الدعم اللازم الذي يمكنها من الإنفاق على الأنشطة المختلفة.
- اجتذاب أفضل العناصر من الطلاب المتفوقين الذين يمكنهم ان يضيفوا المزيد من السمعة والعراقة للجامعة ممن لديهم القدرة على إتمام الدراسة الجامعية بتفوق.
- التنافس من أجل التفوق والوصول إلى التميز في البرامج المختلفة والوصول إلى مضاهاة أسماء متميزة في مجال التعليم أسوة بالجامعات العريقة مثل هارفارد وكمبريدج.

٧- مجالات تحقيق القدرة التنافسية في التعليم الجامعي.

تسعى الدول للرفع من مكانة الجامعات والمؤسسات التعليمية في البيئة التنافسية المحلية والعالمية من خلال (مغاوري، ٢٠٢٠، ٢١٣-٢١٤):

- ابتكار أساليب عمل جديدة أكثر فعالية في تحقيق أهداف الجامعة عن تلك الأساليب

التقليدية التي قد تتبعها الجامعات المنافسة.

- استثمار التكنولوجيا الحديثة واستخدام أحدث التقنيات في تسهيل تقديم الخدمات التعليمية والفنية والإدارية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين في الجامعات.
- تحقيق مستويات عالية من الجودة في أداء العمل الجامعي تتفوق فيها على منافسيها في الجامعات الأخرى.
- وجود موارد بشرية متميزة وعلى درجة عالية من الكفاءة والإخلاص والإتقان والتفاني في العمل والاهتمام بهم ورعايتهم علمياً واجتماعياً وتقديم الحوافز والمكافآت المجزية لأنشطتهم المبدعة والمتميزة.
- تقديم خدمات جديدة متميزة بأعلى جودة وبأقل تكلفة في مجال التخصصات العلمية وذلك لسد احتياجات المجتمع المحلي الذي يتواجد فيه والتفاعل المثمر والإيجابي معها.
- عقد تحالفات استراتيجية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع تتيح التعاون والتكامل فيما بينهما لتكوين قوة تنافسية في بيئة العمل الخارجية.
- استحداث تخصصات علمية جديدة داخل الجامعة تتواكب مع التقدم المعرفي والعلمي والتكنولوجي، مما يسهم في مواجهة تحديات العصر وتلبي حاجات المجتمع ومتطلبات السوق المحلي والعالمي.

٨- الركائز التي تقوم عليها القدرة التنافسية للجامعات.

تقوم القدرة التنافسية للجامعات على مجموعة من الركائز هي (الدجدج، ٢٠١٨، ١١٧-١١٨):

- حداثة التشريعات والقوانين الحاكمة لقبول الطلاب والمنظمة للعملية التعليمية
- توافر ميزة تنافسية للجامعة تميزها عن غيرها.
- جودة العملية التعليمية وكفاءتها (مدخلات ومخرجات).
- تنمية معارف ومهارات الطلاب وربطهم بالواقع العملي لإعداد الخريجين وتنافس الجامعات الأخرى.
- انخفاض الأسعار والتكاليف المتعلقة بالنشاط الإنتاجي والخدمي الذي تقدمه الجامعة بما لا يؤثر على جودتها.
- ما تتميز به الجامعة من الخصائص الاقتصادية والتكنولوجية.

- جودة البيئة التعليمية من قاعات ومختبرات
- كفاءة الأساتذة وتميزهم في مختلف التخصصات.
- جودة الجهاز الإداري للجامعة.
- تقديم خدمات تعليمية وبحثية عالية الجودة
- وجود شراكات بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني

٩- استراتيجيات القدرة التنافسية للجامعات

هناك العديد من الاستراتيجيات التي تلجأ إليها الجامعات لتحقيق التنافسية منها:

أ- استراتيجية التركيز أو التخصيص

- تتمثل في اختيار الجامعة لمجال محدد تستطيع أن تقدم فيه خدمة متميزة عالية الجودة لطلابها في هذا المجال كالمجال الطبي أو الهندسي أو غيرها من المجالات من خلال منحهم درجات علمية متخصصة تلقى قبول ورضا من السوق العالمي.
- معايير الجودة الخاصة باختيار الطلبة هي ليست بنفس دقة تلك المعايير الخاصة باختيار المواد، حيث أن الأداء الأكاديمي السابق والخصائص الديمغرافية هي المعلومات الوحيدة المتاحة أمام الجامعات لاتخاذ القرار الخاص بقبول الطلاب، في حين أن هناك العديد من الجوانب الهامة التي يمكن أن تؤثر في جودة المدخلات، والتي يمكن تقييمها بسهولة مثل اتجاهات الطلبة نحو التعليم، مهاراتهم في التفاعل مع الآخرين وغيرها مما يزيد صعوبة قياس جودة الطلاب كمدخلات للنظام التعليمي (توزان، زايري، ٢٠٠٧، ٢٧٢)

ب-استراتيجية التنافس بالوقت:

- القدرة على تقديم الخدمات التعليمية في موعدها المحدد وبدرجة عالية من الجودة والتميز في أقل من الوقت الذي تقدمه الجامعات الأخرى.

ج-استراتيجية التنافس بالجودة:

- التنافس في جودة الخدمات التعليمية بالجامعة التي يتم تقديمها بحيث تنال رضا المستفيدين من الطلاب والأسر والمجتمع المحيط بها بصورة أفضل من منافسيها.
- التأكيد من قبل الجامعات على اليقظة التنافسية التي تهتم بمراقبة أنشطة المنافسين من خلال جمع المعلومات الضرورية لفهم سلوكياتهم وذلك من أجل الاستعداد لمواجهة تصرفاتهم المستقبلية، فالتعرف على وضعية الجامعات المنافسة (قراراتهم الحالية،

استراتيجياتهم) وتحليلها أمر يسمح للجامعة بتحديد الطريق الواجب اتباعه للبقاء في المقدمة (الزهيري، ٢٠١٨، ٨).

- المزايا التنافسية في تكنولوجيا المعلومات ودرجة استخدامها في التعليم الجامعي، وكذا تمييز الخدمات والمنتجات الجامعية من خلال السمعة الجيدة والتي يتطلب تحقيقها ضرورة توافر المهارات والقدرات على مستوى مرتفع مثل الأفراد المدربين تدريباً خاصاً، والتاريخ الطويل من الاستثمار المستمر والتعلم المتخصص، البحوث والتطوير. (توزان، زايري، ٢٠١٧، ٢٧٦)

د- استراتيجية التنافس بالتكلفة:

- أن تقدم الجامعة خدماتها لطلابها بأسعار أقل من مثيلاتها في الجامعات الأخرى دون أن يؤثر ذلك على جودة العملية التعليمية بها.
- قدرة الجامعات على تصميم وتسويق خدماتها بالمقارنة مع الجامعات الأخرى، بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق عوائد أكبر، ولتحقيق هذه الميزة فإنه لابد من فهم طبيعة الجامعة القيم للجامعة، والتي تعد مصادر هامة لتحقيق ميزة التكلفة (توزان، زايري، ٢٠١٧، ٢٧٥).

ذ- استراتيجية التنافس بالتميز:

- قدرة الجامعة جذب الطلاب إليها بما تمتلكه من الموارد البشرية المتميزة متمثلة في أساتذة الجامعات والطلبة، وكافة الإمكانات التي تمكنها من البقاء والازدهار عبر مواكبتها لمستجدات البيئة المحلية والدولية وعلى إسهامها المعرفي بين الجامعات (أبوزيد، ٢٠١٨، ٢٩).
- توظيف قدرات وكفاءات الجامعة لتحقيق جوانب التميز والرضا من وجهة نظر المستفيدين من خلال استخدام الأدوات والأساليب المتطورة لنيل رضا العملاء أو المستفيدين من مخرجات الجامعة من خلال تقديم خدمات متميزة وفريدة ولها قيمة مرتفعة ومنتجات ذات جودة عالية بما يصنع سمعة جيدة للجامعة (توزان، زايري، ٢٠١٧، ٢٧٦).

وهكذا يتضح مدى ارتباط القدرة التنافسية للجامعات بنظم القبول المتبعة والتي تنعكس في نوعية الخريجين، وقدرتها على الاندماج في المجتمع وحل مشكلاته وتحقيق التقدم له في كافة المجالات مما يزيد من تصنيف الجامعات وتميزها بين الجامعات الأخرى.

تصور مقترح لتطوير نظم القبول في الجامعات المصرية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء بعض الخبرات العالمية

من خلال العرض السابق لنظم القبول في التعليم الجامعي في مصر وبعض دول العالم المعاصر؛ يتضح ضرورة مراجعة نظم القبول بالتعليم الجامعي المصري لتتواكب مع التطور الذي تمر به نظم القبول العالمية وحركة العلم ومتطلبات سوق العمل المحلية والعالمية، وطموحات المجتمع المصري، وحتى يمكن تلافي العيوب الموجودة في نظم القبول الحالية.

والمتتبع لنظام القبول بالتعليم الجامعي المصري يرى أن الطلاب المتفوقين يتجهون دائماً إلى تخصصات بعينها وهو ما يتم تسميته بكليات القمة (المجموعة الطبية – الهندسية – نظم الحاسبات– واللغات) والبعض يتجه نحو الالتحاق بالكليات العسكرية وذلك بسبب سلم الأجور من ناحية والمتوقع مادياً من تلك التخصصات مستقبلاً والمستوى الاجتماعي والمادي الذي ينتظر خريجي تلك الكليات، ولو كان هناك سلماً موحداً للأجور في الدولة لاختلفت كثير من توجهات الطلاب واتجه كل طالب نحو المهنة التي يرغب في العمل بها مستقبلاً والتي تتفق مع ميوله وقدراته وتوجهاته والتي يمكنه تحقيق ذاته فيها دون النظر إلى ما تفرضه عليه طموحات الأسرة أو نظرة المجتمع للمهن المختلفة.

لذلك يفرض الوضع الراهن ضرورة البحث عن سياسة قبول جديدة تكون أكثر تلبيةً لرغبات الطلاب، وتُمكن المؤسسات التعليمية من ممارسة استقلاليتها في قبول الطلاب بما يتوافق مع أهدافها وقدراتها. فلقد أدت مشكلات القبول بالتعليم الجامعي في مصر إلى قيام صانعي السياسات في التعليم الجامعي إلى مراجعة نظم القبول لتأخذ في الاعتبار كل المعارف والقدرات التي اكتسبها الطالب في التعليم الثانوي، إضافة إلى الاستعدادات والميول والدوافع غير الأكاديمية، ولذلك فقد بدأت العديد من الدول في تطبيق نظم إبداعية ومرنة للتقييم والقبول واختيار الطلاب، وبما يضمن أكبر قدر من المساواة أمام الطلاب (OECD, 2004).

أولاً: فلسفة التصور المقترح:

تنطلق فلسفة التصور المقترح من أن تطوير نظم القبول في التعليم الجامعي المصري يمثل أهمية كبيرة وأولوية هامة وذلك للأسباب التالية:

- ما تفرضه التغيرات المجتمعية والعالمية المعاصرة في الوقت الراهن من ضرورة وحتمية مراجعة نظم القبول في التعليم الجامعي في مصر.
- ما تفرضه التحديات التكنولوجية وظهور التخصصات البينية والنوعية في مجالات التعليم مما يستدعي ضرورة توعية الطلاب وأولياء الأمور بها.

- ما يفرضه مجتمع المعرفة من ضرورة تمكين الطلاب من منجزات الحداثة وتمكينهم من المهارات اللازمة لمواجهة المتطلبات الجديدة لمجتمع المعرفة والتي تشمل المهارات التكنولوجية ومهارات تكنولوجيا الاتصالات المختلفة وتمكينهم من إنتاج المعرفة وإدارتها وتقييمها.
- ترسيخ مبادئ الحوار الإيجابي بين القائمين على صنع القرار التعليمي وبين مؤسسات المجتمع المدني وأولياء الأمور لوضع ضوابط جديدة لنظم القبول في التعليم الجامعي تحظى بالرضا المجتمعي.

ثانياً: الأسس التي يرتكز عليها التصور المقترح:

يؤسس التصور المقترح على مجموعة من الأسس هي:

- قيام الجامعات بتقييم أدوارها وتحمل مسئولياتها تجاه تنمية وعي الطلاب وأولياء الأمور بنظم القبول في الدول المتقدمة.
- نشر الوعي لدى الطلاب وأولياء الأمور بنظم القبول في بعض دول العالم المعاصر لمن يرغب في الدراسة خارج الوطن.
- قيام الجامعات بدورها في التخطيط الهادف والتنظيم المحكم لنظم القبول في التعليم الجامعي في مصر بما يعود على المجتمع بالعدالة والتقدم.
- الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في تطوير نظم القبول في التعليم الجامعي في مصر.

ثالثاً: أهداف التصور المقترح:

يهدف التصور المقترح الحالي إلى:

- تطوير نظم القبول في التعليم الجامعي المصري بما يتواكب مع متغيرات العصر ومتطلبات سوق العمل المحلية والعالمية.
- اجتذاب أفضل النوعيات من الطلاب وتمكينهم من الالتحاق بالتخصصات المناسبة لهم والتي تتفق مع ميولهم وقدراتهم الحقيقية بما يعود إيجاباً على نوعية الخريجين وتميزهم في سوق العمل المستقبلي.
- الارتقاء بالجامعات المصرية وتمكينها من التنافسية مع الجامعات العالمية للوصول بها إلى مستوى متقدم في التصنيفات المختلفة للجامعات.

- تعريف القيادات التنفيذية في التعليم الجامعي بنظم القبول في بعض الدول المتقدمة وإمكانية الاستفادة منها في تطوير نظام القبول بالجامعات المصرية.
- تمكين الطلاب من الآليات الصحيحة التي تمكنهم من حسن الاختيار المستقبلي للمهن والتخصصات المختلفة وتنمية مهارات الفكر الناقد لديهم في ضوء مصالح الوطن العليا.

رابعاً: المستفيدون من التصور المقترح:

يستفيد من التصور المقترح الجهات والمؤسسات التالية:

- القائمين على اتخاذ القرار فيما يتعلق بقبول الطلاب بنظم التعليم الجامعي العام والخاص والتعليم العالي.
- القائمين على مكاتب قبول الطلاب بالجامعات ومعاهد البحث العلمي المختلفة.
- القائمين على العمل التربوي في المؤسسات التربوية المختلفة من خلال تعريفهم بنظم القبول الحديثة لاعتمادها في قبول الطلاب بالتخصصات الجامعية المختلفة في مصر.
- الطلاب من خلال تمكينهم من اختيار التخصص الذي يتلاءم مع قدراتهم وميولهم الحقيقية ويحقق لهم العدالة والمساواة وفق نظم قبول موضوعية وعادلة تراعي القدرات والمهارات والجدارة والاستحقاق.

خامساً: محتوى التصور المقترح:

- من خلال الإطار النظري وخبرات الدول المعاصرة يمكن تحديد محتوى التصور المقترح فيما يلي:

أ- شروط ومقترحات يمكن اتباعها لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية:

ومن الشروط والإجراءات المقترحة التي يمكن إتباعها لتطوير نظم القبول في التعليم الجامعي المصري ما يلي:

- تطبيق سياسات الأجور الموحدة في كافة قطاعات الدولة: بما يحقق العدالة بين جميع العاملين في القطاعات المختلفة؛ وبالتالي تزول فكرة كليات القمة وغيرها، فإذا تساوت الأجور تغيرت النظرة المجتمعية للفوارق بين التخصصات والمهن فالمجتمعات لا تصلح إلا بالمهن جميعها دون تمييز فكل يخدم وطنه في مجاله.

- تقنين اجراءات القبول والتأكد من شفافيتها: حيث يجب أن تتدخل الحكومة على الأقل في الفترات الأولى من تطبيق الجزء الخاص باختبارات القبول والتي تجريها مؤسسات التعليم العالي لضمان تحجيم الفساد والتحيز الذين من المرجح أن يحدثا.
- أن تتضمن نظم القبول اختبارات القدرات والمهارات التي تقيس الميول والقدرات الحقيقية للطلاب.

ولتنفيذ الإجراءات السابقة يتطلب ما يلي:

- تطوير المؤسسات الجامعية وتحديثها: بما يتناسب مع الأعداد المتزايدة في الطلاب والتوسع في الكليات التي يحتاجها سوق العمل وتوفير الكوادر العلمية اللازمة، وتجهيزها بالتقنيات الحديثة اللازمة لمواكبة تطورات العلم.
- تطوير التعليم الثانوي: بما يتلاءم مع متطلبات العصر وحاجة سوق العمل من ناحية ورغبات ميول الطلاب من ناحية أخرى.
- اعتماد أكثر من اختبار في الثانوية العامة: كما في اليابان وروسيا حتى يتيح التعرف على القدرات الحقيقية للطلاب مع وضع وتطبيق إجراءات ومعايير لتنظيم الامتحان لضمان العدالة والمساواة.
- اعتماد اختبار قدرات عام لجميع الطلاب: تعقده الجامعات بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم وتحرص على تطويره وفقاً لقدرات ومهارات وميول الطلاب وتحديد وزن مناسب له ضمن درجات القبول ويعطى للطالب فرصة الدخول للاختبار مرة ثانية إذا لم يوفق في المرة الأولى ويؤخذ بالدرجة الأعلى.
- تطبيق اختبارات معيارية نوعية خاصة بكل تخصص: لتحديد قدرات الطلاب وتحصيلهم العلمي والثقافي وإعطاء علامات الاختبار بنسبة مناسبة في نظام القبول الجامعي بالإضافة إلى درجات اختبار الثانوية.
- اجتياز الطالب لاختبارات قدرات مقننة ترتبط بمواد الكلية المرشح لها الطالب وللتخصص الذي يرغب الالتحاق به، وأن تُصمم هذه الاختبارات من قبل لجنة من أساتذة التخصص، أسوة بالكليات النوعية والتي تتطلب بعض القدرات الخاصة مثل: كليات التربية الرياضية، والتربية الفنية والتربية الموسيقية، وهذه الاختبارات تُعقد عقب ظهور نتيجة الثانوية العامة وقبل بدء توزيع الطلاب من خلال مكتب التنسيق بحيث يتطلب الالتحاق بتلك الكليات ضرورة اجتياز تلك القدرات للراغبين في الالتحاق بها.

- تخصيص اختبار قبول تخصصي لكل قطاع: في المجموعة الطبية والهندسية والحاسبات والمعلومات وقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية وقطاع اللغات، وغيرها وتحديد وزن مناسب له ضمن درجات القبول ويعطى للطالب فرصة الدخول للاختبار مرة ثانية إذا لم يوفق في المرة الأولى ويؤخذ بالدرجة الأعلى.
- تطبيق مقاييس مقننة للتأكد من رغبات الطلاب تحدد ميولهم للدراسة في الكليات المختلفة التي يودون الالتحاق بها: وفي هذا الإطار يجب إنشاء مراكز متخصصة في كل جامعة وعلى المستوى القومي للتقويم والقياس تتولى إعداد تلك المقاييس بصورة علمية مقننة.
- تحسين القدرة على إجراء اختبارات القبول وإعداد اختبارات ذات كفاءة: يمكنها تحديد قدرات الطلاب، وأن تتم بأكبر قدر من الشفافية، وأن يتم تشارك النتائج مع المستفيدين من أجل بناء ثقة بين الجامعة والمجتمع في شفافية نظم القبول الجديدة.
- تقديم دليل جامعي لإرشاد الطلبة: إلى الكليات والتخصصات الجديدة المفتتحة وإنشاء موقع تفصيلي لكل جامعة على الشبكة الدولية للمعلومات يتضمن معلومات وبيانات عن الجامعة والتخصصات المتاحة لها.

ب- وضع معايير لاختيار الطلاب المتقدمين للالتحاق بالجامعات ومنها:

من خلال الدراسات السابقة ذات الصلة يمكن وضع معايير لاختيار الطلاب المتقدمين للالتحاق بالجامعات ومنها:

- الجدارة: وتعني أن يعتمد القبول بالتعليم الجامعي على ما يثبته الطالب من قدرات حقيقية يؤكدها أدائه الفعلي في اختبارات الاستعداد والكفاءة والقدرات والاتجاهات بدلاً من الاعتماد على القدرة على دفع الأموال أو النفوذ.
- العدالة: يجب أن تكون القرارات الخاصة بنظم القبول محايدة وخالية من أي تحيز أو عدم أمانة أو ظلم، مما يتطلب تفعيل الإشراف والرقابة الحكومية والأهلية لتقليل الفساد والمحسوبية من خلال مراقبة ما يتم وضعه من آليات من المؤسسة نفسها وبما يضمن تحقيق العدالة الحقيقية.
- الشفافية: بحيث تكون معايير وقرارات نظم القبول مُعلنة للجميع وأن تكون عمليات تطبيقها خاضعة للتدقيق والمراقبة، فيجب تزويد جميع المتقدمين للقبول في الجامعات بالمعلومات الكاملة والضرورية لمساعدتهم في الاختيار المناسب بحيث يتم كتابتها بلغة

سهلة يمكن استيعابها من قبل الطلاب، بالإضافة إلى ضرورة توفر معلومات كاملة عن المساقات والتخصصات المختلفة.

- تكافؤ الفرص: بحيث تكون الفرص مُتاحة للجميع بعيدة عن التمييز بين الطلاب على أساس موقعهم الجغرافي أو طبقتهم الاجتماعية أو مستواهم الاقتصادي أو خلفياتهم الثقافية أو أصولهم العرقية أو انتماءاتهم الدينية.
- تطوير إجراءات القبول وفقاً لرسالة وأهداف البرنامج الأكاديمي: الذي يتم التطلع إلى الالتحاق به ومعايير التكافؤ، ومراعاة قدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم، وإتباع نهج مهني في القبول الجامعي مع التدريب المناسب للطواقم المختصة.
- تطوير الكليات الجامعية وتحديثها: بما يتناسب مع تزايد الطلب الاجتماعي المتزايد عليها، وإمدادها بالكوادر العلمية المتميزة، وتجهيزها بالمعدات الضروري، وتحقيق التوازن بين أعداد الطلبة الملتحقين في الكليات النظرية والعلمية.
- مراعاة التوازن بين احتياجات المجتمع من الكفاءات البشرية في المهن والتخصصات المختلفة وبين قدرة وطاقة الكليات الحقيقية وإمكاناتها المادية والبشرية بما لا يزيد عن الطاقة الاستيعابية لها ويحدث خللاً في جودة المخرجات التعليمية.
- أن يكون هناك أكثر من اختبار في المرحلة الثانوية يحدد قدرات الطالب التحصيلية والمعرفية وعدم الاكتفاء باختبار واحد كما في بعض الدول المتقدمة.
- التركيز على الملف الشامل للطالب بالمرحلة الثانوية ضمن متطلبات القبول والتأكد من حسن سيرته وسلوكه ومن إنجازه في المجال الذي يرغب الالتحاق به وقدرته على الإبداع والابتكار.
- توافر الخصائص والمواصفات المطلوبة في المتقدمين للالتحاق بالجامعة.
- تطبيق اختبارات الميول ومقاييس الاتجاهات نحو التخصصات المختلفة بهدف التعرف على جوانب شخصية الطلاب المتقدمين قبل التحاقهم بالبرنامج من خلال مقابلات مقننة وغير روتينية، وبصورة موضوعية وليست شكلية، وفي ضوء أدوات ومقاييس ذات معايير صادقة وثابتة متفق عليها عالمياً.
- قياس قدرة الطالب المتقدم على التكيف الايجابي مع المهنة المستقبلية، وتوضيح التزام الطالب المتقدم ورغبته في العمل وتوضح قدرته على التطوير والإبداع.

سادساً: إمكانية تنفيذ التصور المقترح:

حتى يمكن تنفيذ التصور المقترح بصورة إيجابية فمن الضروري تحديد المعوقات التي يواجهها تنفيذ التصور المقترح ووضع بعض الآليات التي يمكن أن تحل تلك المعوقات ويتمثل ذلك في:

- ضعف الوعي بالتخصصات الجامعية المختلفة لدى الطلاب وأولياء الأمور ويمكن تفادي ذلك من خلال عمل ندوات توعوية يتم من خلال التعريف بالتخصصات الجامعية الجديدة واحتياجات سوق العمل.
- تنبيه أولياء الأمور بخطورة التركيز على تخصصات بعينها وإجبار الطلاب عليها وإن لم تتوافق مع رغباتهم وميولهم ويمكن معالجة ذلك من خلال بيان خطورة ذلك عليهم مستقبلاً في تقدمهم في الدراسة نتيجة عدم رغبتهم للدراسة بها، وتشجيعهم على الالتحاق بما يتناسب مع ميولهم وقدراتهم مما يكون له أثر واضح في تفوقهم دراسياً وعملياً في المستقبل.
- ربط التخصصات بالعائد المالي والمكانة الاجتماعية حسب نظرة المجتمع وربطها بسوق العمل وجعلها شرط لمستقبل الطلاب، ويمكن حل ذلك من خلال قيام الدولة بوضع سلم موحد للأجور لجميع المهن والتخصصات فالدولة بحاجة للجميع مما يجعل كل طالب يلتحق بما يُحب في ظل وجود العدالة والمساواة بين كافة المهن والتخصصات.

سابعاً: طرق تقويم التصور المقترح:

- عرض التصور المقترح على مجموعة من الخبراء (أساتذة الجامعات، مسئولين التربية والتعليم، مسئولي مكاتب القبول).
- إجراء مسح اجتماعي على بعض الطلاب المعنيين لتحديد نقاط القوة ومواطن الضعف حتى يمكن الرجوع إليها في تحديد فاعلية التصور المقترح.
- استطلاع رأي أولياء الأمور في التحسن الذي طرأ على أبنائهم نتيجة تطبيق التصور المقترح بانعكاسه على تفكيرهم نحو المهن والتخصصات التي يرغبون الالتحاق بها.
- مراجعة نتائج الطلاب بعد تطبيق التصور المقترح للوقوف على التقدم الذي أحرزه الطلاب نتيجة توظيف التصور.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، هيفاء حسن (٢٠١٣). أنموذج مقترح لتطوير واقع سياسات قبول الطلبة في التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. رسالة دكتوراة، كلية التربية، جامعة دمشق.
- ابن قشوة، جلول؛ الرف، زينب. (٢٠١٥). الإبداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية لبنوك التأمين (حالة بنك التأمين "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) وكارديف الجزائر (CARDIF–Eldjaziar). **مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي**، الجزائر، ١٠ (٢٠)، ١١٣–١٣٦.
- أبوالعلا، هالة سعيد عبد العاطي (٢٠١٩). استراتيجية مقترحة قائمة على نظرية الإبداع الجاد لتنمية عادات التميز ومهارات ريادة الأعمال المستقبلية لطالبات الاقتصاد المنزلي في ضوء تعزيز القدرة التنافسية للتعليم النوعي. **المجلة التربوية**، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٦٢ (٦٢)، يونية، ٨٣–١٦١.
- أبوزيد، السيد نصر (٢٠١٨). نحو مقارنة معرفية لقدرة الجامعات التنافسية. **مجلة مستقبل التربية العربية**، المركز العربي للتعليم والتنمية، ٢٥ (١١١)، مارس، ١٧–٣٤.
- أبوسعدة، وضيئة، رضوان؛ حنان أحمد؛ علام، فوزية محمد محمود (٢٠١٤). متطلبات تحقيق القدرة التنافسية بالجامعات المصرية: دراسة حالة على جامعة المنصور. **مجلة كلية التربية**، كلية التربية، جامعة بنها، أكتوبر، ٢٥ (١٠٠)، ٧٧–١٠٧.
- أحمد، سهام يس؛ تهامي، جمعة سعيد (٢٠١٢). دراسة تقويمية لواقع ترتيب الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيف العالمية للجامعات. **مجلة مستقبل التربية العربية**، المركز العربي للتعليم والتنمية، ١٩ (٨١)، أكتوبر، ١٦٥–٢٨٤.
- إسماعيل، طلعت حسيني (٢٠١٧). تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات. **مجلة كلية التربية**، كلية التربية، جامعة الزقازيق، (٩٥)، أبريل، ١–١٢٠.
- باشيوة، لحسن عبد الله (٢٠١٤). المؤشرات التنبؤية الدالة لمعايير القبول المستخدمة في السنة التحضيرية بجامعة حائل. **المجلة العربية لضمان الجودة التعليم الجامعي**، صنعاء، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، ٧ (١٥)، ٣٥–٥١.
- البلوي، جميلة حمود راشد (٢٠٢٠). تطوير القدرة التنافسية لإدارة جامعة تبوك في ضوء معايير التميز المؤسسي: رؤية مستقبلية. **مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة تبوك، (١٠)، يونيو، ٧٥–١٠١.
- البنك الدولي (٢٠١٠). **التعليم العالي في مصر**. سلسلة مراجعات لسياسات التعليم الوطنية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي.

- بوطبة، نور الهدى (٢٠١٤). إدارة الجودة الشاملة كآليات لتحسين الجامعات التنافسية. **مجلة جامعة ذي قار**، العراق، ٩ (٢)، حزيران، ١-١٧.
- توزان، فاطمة؛ زايري، بلقاسم (٢٠١٧). الأبعاد الاستراتيجية لتطوير أداء الجامعات لخلق ميزة تنافسية. **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، (١٦)، ٢٦٩-٢٨٢.
- الحامد، محمد بن معجب (٢٠١٤). التعليم العالي في كندا. **المجلة السعودية للتعليم العالي**، مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، وزارة التعليم بالرياض، (١٢)، نوفمبر، ١٣٥-١٣٩.
- حجي، أحمد إسماعيل (٢٠٠٨). تطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي. **المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي**، جامعة الأزهر-القاهرة، (١)، الفترة ١٠-١٢ مايو، ٥١-٥٢.
- حجي، أحمد إسماعيل؛ شهاب، لبنى محمود (٢٠١١). **التعليم العالي والجامعي المقارن حول العالم: جامعات العالم واستراتيجيات التطوير نحو مجتمع المعرفة**. القاهرة: عالم الكتب.
- حسب النبي، أحمد محمد نبوي (٢٠١٧). التعليم والتنافسية في ماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، **مجلة العلوم التربوية**، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، ٢٥ (١)، يناير، ١١٩ -٢١٩.
- حسين، أسامة ماهر (٢٠١٠). سيناريوهات مقترحة لتطوير نظام قبول الطلاب بالتعليم العالي في ضوء خبرات بعض الدول وبما يتلاءم مع دواعي تطوير التعليم العالي في مصر. **المؤتمر الدولي الخامس (مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى)**، المركز العربي للتعليم والتنمية (أسد) والجامعة العربية المفتوحة، القاهرة، يوليو، ٢٠٥-٢٧٨.
- حمود، رفيقة (٢٠٠٩). سياسات وإجراءات القبول في الجامعات العربية. **المؤتمر الإقليمي العربي (نحو فضاء عربي للتعليم العالي – التحديات العالمية والمسئوليات المجتمعية)**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، مكتب اليونسكو الإقليمي في الدول العربية، بيروت، يونيو، ٧٥-١٠٢.
- حميدات، أنور زكريا (٢٠١١). تقويم نظام قبول الطلبة المعمول به في الجامعات الفلسطينية وتطويره في ضوء الاتجاهات المعاصرة وبيان مدى ملاءمته. رسالة دكتوراه، كلية العلوم التربوية والنفسية، جامعة عمان العربية.

- الحوت، محمد صبري؛ توفيق، صلاح الدين محمد؛ عبد المطلب، أحمد عابد (٢٠١٥). التنافسية في الجامعات. **مجلة المعرفة التربوية**، الجمعية المصرية لأصول التربية، القاهرة، ٣ (٥)، مارس، ١٢٧-١٥٧.
- حياة، قمري. (٢٠١٧). أثر التعلم التنظيمي على استدامة الميزة التنافسية بمجمع صيدال. **مجلة الاقتصاد الصناعي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، جامعة باتنة، الجزائر، (١٣)، ديسمبر، ٣٠-٤٥.
- خاطر، محمد إبراهيم عبد العزيز (٢٠١٥). تدويل التعليم: أحد مداخل تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية. **مجلة دراسات تربوية ونفسية**، (٨٧)، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ابريل، ٢٢٣-٢٧٨.
- الدجدج، عائشة عبد الفتاح مغاوري (٢٠١٨). تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية الحكومية والخاصة لتحسين قدرتها التنافسية في مجال البحث العلمي. **مجلة كلية التربية**، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٩ (١١٤)، أبريل، ٩٩-١٧٠.
- الدهشان، جمال علي (٢٠١٥). رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم. **مجلة نقد وتنوير**، مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية، أسبانيا، (٢)، عدد الخريف.
- دياب، عبد الباسط محمد (٢٠١٥). دراسة مقارنة لنظم القبول بالجامعات الخاصة كمتطلب لتحسين قدرتها التنافسية في كل من إنجلترا واليابان وإمكانية الإفادة منها في مصر. **مجلة العلوم التربوية**، كلية التربية بقنا، جامعة جنوب الوادي، (٢٤-٢٥)، ديسمبر، ١٣-١٦٠.
- الزامل، محمد بن عبد الله (٢٠١٢). قدرة معايير القبول على التنبؤ بالتقدم الأكاديمي لطلاب السنة التحضيرية بجامعة الملك سعود. **مجلة رسالة الخليج العربي**، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، (١٢٦)، السنة (٣٣)، ٢١٤-١٥٧.
- زرقون، عبد الرحمن محمد؛ جمعة، عمر صالح محمود (٢٠٢١). ميكنة أنظمة القبول التقليدية ودورها في تحسين مدخلات مؤسسات التعليم العالي. **مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية**، جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، ليبيا، ٢٠ (٣)، مارس، ٢٧-٣٥.
- الزهيري، إبراهيم عباس (٢٠١٨). اليقظة الاستراتيجية: مدخل لإدارة التميز لتحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات التعليمية. **المجلة التربوية**، (٥٢)، كلية التربية، جامعة سوهاج، أبريل، ١-١٩.

- زيتون، محيا (٢٠٠٨). رؤية للتعليم العالي في مصر من منظور الجودة والعدالة. **مؤتمر قضية التعليم في مصر–العائد الاقتصادي والاجتماعي**. شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، الفترة ٢٣–٢٤ فبراير.
- السعيد، هدى راشد محمد (٢٠١٩). الارتقاء بالقدرة التنافسية لمنظومة البحث العلمي في جامعة الملك سعود. **مجلة مستقبل التربية العربية**، المركز العربي للتعليم والتنمية، ٢٦ (١١٧)، مارس، ٣٠٩–٣٥٨.
- السلمي، على. (٢٠٠١). **إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية التنافسية**. القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- السليحات، ملوح (٢٠١١). تقييم أنظمة الترقية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. **مجلة الجامعة الإسلامية** (سلسلة الدراسات الإنسانية)، الجامعة الإسلامية بغزة، ١٩ (١)، يناير، ٧٥٣–٧٨٨.
- شاكر، شذى عبود. (٢٠١٥). الأثر التتابعي لاستراتيجيات الأعمال في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للمنظمات المصرفية في العراق. رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- الشتري، عبد العزيز بن ناصر بن عبد العزيز (١٤٣٧). واقع ومتطلبات التخطيط الاستراتيجي بالجامعات السعودية لتحسين قدرتها التنافسية. **مجلة العلوم التربوية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (٦)، رجب، ٢٢٥–٢٨٠.
- شتوح، محمد. (٢٠١٦). الإدارة الاستراتيجية وقيادة التغيير ودورهما في تحقيق وبناء الميزة التنافسية في بيئة الأعمال. **مجلة دفاتر اقتصادية**، جامعة عاشور زيان الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، الجزائر، ٧ (١٣)، سبتمبر، ١٠٢–١١٧.
- شلبي، أماني عبد العظيم مرزوق. (٢٠١٨). متطلبات تحقيق الميزة التنافسية لجامعة المنصورة في ضوء بعض الخبرات العالمية. رسالة دكتوراة، كلية التربية، جامعة المنصورة.
- الصاوي، فوزية علي محمد؛ عبد الفتاح، منال رشاد؛ السيد، علي السيد (٢٠٢١). تطوير دور إدارة جامعة السويس لتحقيق التنافسية "دراسة تحليلية". **مجلة مستقبل التربية**، المركز العربي للتعليم والتنمية، ٢٨ (١٣٠)، يناير، ١٩٩–٢٣٠.
- صباح، عبد الهادي وجيه (٢٠١٣). القيمة التنبؤية لمعايير القبول المستخدمة في جامعة القدس المفتوحة بالمعدل التراكمي الجامعي التخصصي في تخصص اللغة الإنجليزية. **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية**، فلسطين، ١ (٤)، سبتمبر، ١٨٣–٢١٦.

- صبري، منار نبيل (٢٠٢١). واقع القدرة التنافسية لقطاعات الصناعات التحويلية في مصر والسعودية. **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ١٢ (١)، ٢٠٢-٢٢٤.
- صبري، هالة عبد القادر (٢٠٠٩). جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي "تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن". **المجلة العربية لضمان الجودة التعليم الجامعي**، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، جامعة العلوم والتكنولوجيا بصنعاء، ٢ (٤)، ١٤٨-١٧٦.
- ضحاوي، بيومي محمد (٢٠٠٨). نظام للتعليم العالي من بعد تصور مقترح. **المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر-التعليم من بعد في الوطن العربي**، بورسعيد، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية وكلية التربية ببورسعيد، جامعة بورسعيد، يناير، ٦٧٨-٦٩٧.
- العاني، طارق على جاسم؛ النعيمي، صلاح عبد القادر (٢٠١٣). **التعليم العالي والتنمية في العراق الواقع. التحديات. الآفاق**. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، مكتب اليونسكو بالعراق، كانون الأول.
- العبادي، عبد الله بن حمدين إبراهيم (٢٠١٧). نموذج مقترح لرفع القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات. **المجلة التربوية الدولية المتخصصة**، دار سمات للدراسات والأبحاث، ٦ (٣)، آذار، ٣٠٦-٣٢٧.
- عباس، آمال العرباوي مهدي؛ عباس، عبد السلام الشبراوي؛ أبوسليمة، عبير فتحي؛ الكيلاني، هيثم محمد عبد الله (٢٠٢١). القدرة التنافسية بمدارس التعليم الفني. **مجلة كلية التربية**، كلية التربية، جامعة بورسعيد، (٣٥)، يوليو، ١٩٢-٢١٨.
- عباس، محمد السيد؛ وهبة، عماد صموئيل؛ محمد، رضا بخيت مصطفى (٢٠٢١). مداخل تحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء التصنيفات الدولية (دراسة ميدانية). **مجلة شباب الباحثين**، كلية التربية، جامعة سوهاج، (٧)، السنة (٨)، أبريل، ٣٤٢-٣٨٨.
- عبد العال، أحمد عبد النبي (٢٠٠٩). **الإدارة التعليمية وصنع القرار التعليمي بين المركزية واللامركزية**. الطائف: مكتبة الجيل الجديد.
- عبد العزيز، أحمد (٢٠١٦). مقومات تطبيق الستة سيجما الرشيقة LSS كمدخل استراتيجي لدعم التنافسية المستدامة للجامعات المصرية. **مجلة دراسات تربوية ونفسية**، كلية التربية، جامعة الزقازيق، (٩٠)، يناير، ٣٠٣-٣٧٩.

- العبد اللطيف، عماد بن سيف. (٢٠٢٠). تصور مقترح لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، رابطة التربويين العرب، القاهرة، (١١٩)، مارس، ١٨١-٢٠٤.
- عسقول، محمد؛ أبوعودة، محمد (٢٠١٣). توجيه سياسة القبول في الجامعات في ظل التوازن بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في العملية التعليمية بغزة. **المؤتمر الدولي للتعليم العالي في الوطن العربي – آفاق مستقبلية**، الجامعة الإسلامية بغزة، يناير، ١-٢٣.
- العصيمي، نورة بنت عبد الله بن عبد الرحمن (٢٠١٨)، تطوير أداء معاهد البحوث الاستشارية بالجامعات السعودية في ضوء معايير التميز المؤسسي: تصور مقترح. **مجلة البحث العلمي في التربية. كلية البنات للآداب والعلوم والتربية**، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ٨ (١٩)، ٣٢٥-٣٨٢.
- علام، فوزية (٢٠١٤). تطوير سياسة التعليم الجامعي في مصر في ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بنها.
- عمر، حسام سمير (٢٠٢١). تسويق الخدمات كمدخل لتطوير التنافسية للجامعات في مصر في ضوء مدخل بعض الخبرات الدولية. **مجلة دراسات في الطفولة والتربية**، كلية التربية للطفولة المبكرة، جامعة أسيوط، (١٨)، يوليو، ٤١٨-٤٧٩.
- عيد، هنية جاد عبد الغالي (٢٠١٩). تصور مقترح لتحقيق القدرة التنافسية بالجامعات المصرية: دراسة ميدانية بجامعة أسوان. **مجلة العلوم التربوية**، كلية التربية بقنا، جامعة جنوب الوادي، (٣٩)، أبريل، ١٦٩-٢٣٦.
- قادة، سليم، طحطوح، مسعود. (٢٠١٧). الجودة الشاملة مدخل لتحقيق لميزة التنافسية في مؤسسات التأمين. **مجلة الاقتصاد الصناعي**، جامعة باتنة الحاج لخضر، الجزائر، (١٣)، ديسمبر، ٢٣٩-٢٥١.
- القرنة، لميس يوسف أحمد. (٢٠١٤). أثر أبعاد المنظمة الريادية في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة (دراسة ميدانية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مدينة عمان). رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- قرني، أسامة محمود؛ العتيقي، إبراهيم مرعي (٢٠١٢). إدارة رأس المال الفكري بالجامعات المصرية كمدخل لتحقيق قدرتها التنافسية: تصور مقترح. **مجلة الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، ١٥ (٣٨)، نوفمبر، ٢٢٣-٣٣٤.
- القرني، حواء بنت محمد بن علي (٢٠١٨). تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية: تصور مقتر. **مجلة العلوم**

التربوية والنفسية، المركز القومي للبحوث، غزة، ٢ (٢٠)، أغسطس، ١-٣٣.

- متولي، السيد عبد المنعم على (٢٠١٨). آليات تحقيق التنافسية للجامعات المصرية في مجتمع المعرفة. **مجلة مستقبل التربية العربية**، المركز العربي للتعليم والتنمية، ٢٥ (١١١)، القاهرة، مارس، ٦٣٣-٧٢٤.
- محمد، ثابت حمدي ثابت (٢٠١٩). دراسة مقارنة لبرامج المسارات التأهيلية للجامعات ببعض الجامعات الأسترالية والبريطانية وإمكانية الإفادة منها في مصر. **مجلة التربية المقارنة والإدارة التعليمية**، القاهرة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، (١١)، السنة (٥)، ١٩٣-٣٣٩.
- محمد، ماهر أحمد حسن (٢٠١٤). تدويل التعليم الجامعي كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية: آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية. **المجلة التربوية**، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٩ (١١٣)، ديسمبر، ١٤١-٢١٨.
- محمد، مديحة فخري محمود (٢٠١٩). تصور مقترح لترسيخ أخلاقيات الأعمال لرفع القدرة التنافسية للجامعات المصرية. **المجلة التربوية**، كلية التربية، جامعة سوهاج، (٦١)، مايو، ٥٧٩-٦٣٨.
- محمود، عماد عبد اللطيف (٢٠١٥). العدالة الاجتماعية الغائبة بين التعليم العام والخاص ودور الدولة نحوها. **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي العربي التاسع (الدولي السادس) التعليم والعدالة الاجتماعية**، جمعية الثقافة من أجل التنمية بالاشتراك مع جامعة سوهاج، الفترة: ٢٥ -٢٦، أبريل.
- المركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٢٠٢٠). **الخطة الاستراتيجية العامة للمركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم (٢٠١٥-٢٠٢٠)**. الرياض، إصدارات اليونسكو.
- مسعودة، العمري؛ ماجدة، حيواني. (٢٠١٧)، الإبداع التكنولوجي وتنمية الميزة التنافسية دراسة حالة مؤسسة الاتصالات الفرنسية Free. **مجلة المؤسسة**، جامعة الجزائر، ٦ (٦)، ٢٩٦-٣١٢.
- مصطفى، صلاح (٢٠٠٨). فك الاشتباك بين استكمال الدراسة الثانوية وامتحان أو مسابقة دخول الجامعات. **ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي**، (٣)، القاهرة، مايو.

- مصطفى، محمد (٢٠١٥). **سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي الأزمة والحل "ورقة سياسات عن إشكاليات سياسة القبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر والبدائل المقترحة**. القاهرة، المفوضية المصرية للحقوق والحريات.
- مغاوري، هالة أمين (٢٠٢٠). آليات استخدام الذكاء التنافسي لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات المصرية. **مجلة الإدارة التربوية**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، (٢٨)، السنة (٧)، أكتوبر، ١٨٥-٢٢٥.
- موسى، محمد فتحي علي؛ العتيبي، منصور بن نايف (٢٠١٢). تطوير نظم القبول بالجامعات العربية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، الرياض، ١ (٣٠)، أكتوبر، ٧٥-١١١.
- ميا، علي؛ شمة، عامر (٢٠١٩). دور أبعاد إدارة المعرفة في تحسين الميزة التنافسية (دراسة ميدانية في جامعة تشرين). **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، ٤١ (٢)، ١٦٩-١٨٦.
- هلال، محمد سعيد عبد المطلب (٢٠٢١). تعزيز القدرات التنافسية للجامعات المصرية في ضوء الرشاقة الاستراتيجية. **مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية**، القاهرة، (٢٩)، السنة (٨)، يناير، ٢٤٩-٣٣٧.
- الهلالي، الشربيني الهلالي (٢٠٠٨). نظام مقترح للقبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر. **مجلة بحوث التربية النوعية**، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، (١١)، يناير، ٣٤٤-٣٧٣.
- وديع، محمد عدنان (٢٠٠٥). القدرة التنافسية وقياسها. جسر التنمية **سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الأقطار العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، (٢٤)، السنة (٢)، ديسمبر، ١-٢٨.
- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٨). التقرير الوطني حول تطور التعليم في المملكة العربية السعودية. **تقرير مقدم بالدورة (٤٨) للمؤتمر الدولي للتربية**، جنيف: ٢٥-٢٨ نوفمبر.
- وزارة التعليم العالي (٢٠٠٨). **مشروع تطوير التعليم العالي (٢٠٠٢-٢٠٠٧)**. تقرير مشروع تطوير التعليم عن التقدم المحرز خلال الفترة من: يناير ٢٠٠٢ إلى ٢١ مارس ٢٠٠٨.
- الياس، سالم (٢٠٢١). التنافسية والميزة التنافسية في منظمات الأعمال. **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريرج -مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، ٨ (١)، جوان، ٢٣٠-٢٤٨.
- يحضية، سملالي؛ وصاف، سعيدي. (٢٠٠٥). نحو تسيير إستراتيجي للمعرفة والميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، **الملتقى الدولي حول المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي**

التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، الفترة من: ١٢-١٣ نوفمبر، جامعة بسكرة، الجزائر، (١٣)، ٣٤-٤٩.

- اليونسكو (١٩٩٨). التعليم العالي في القرن ٢١. **مجلة مستقبليات**، (١٠٧)، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو.
- اليونسكو، مكتب الإقليمي للتربية في الدول العربية (٢٠٠٩). التقرير الإقليمي. **المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي (إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته)**، الفترة من ٣١ مايو – ٢ يونيو، بيروت.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Akjyoshi, Y. (2004). "University Ranking in Japan". Higher Education in Europe, 27 (4), Rutledge, December.
- Alberto, F. & Kurt, R. (2001): College Admission Criteria in the United States: An Overview, UNESCO, Madrid, Nov, 9-11.
- Alexander H & David W, (2007), Retooling Career Technical Education, NGA Center for Practice, U .S.A.
- Becher, to & Maurice Kogan (1999). Process and structure in Higher Education, Rout ledge, London.
- Coats, H, Friedman, T (2010). Evaluation of the special Tertiary Admissions Test (STAT) Journal of higher Education Policy and Management. V (32), N (2), pp.117-126.
- Council for Higher Education Accreditation (CHEA) (2003). Almanac of External Quality Review. Washington, D.C.
- Davey, G. & Higgins, L. (2005). Fear in China, China Review. Vol. (33).
- Eurydice Database on Education Systems in Europe (2016). "The Education System in Finland". Available Online at: http://www.eurydice. Org/ eurybase/ application/ frameset.asp? Country= Fl&language= En, Retrieved on 28/7/2016.
- Fumihiro, M. (2015). An Overview of the Higher Education System in Japan, National, public and private Universities.
- Goastellec, G. (2008). Changes in access to higher education: From worldwide constraints to common patterns of reform A.W. (Eds). The Worldwide Transformation of Higher Education, **International Perspectives on Education and Society**, 9.
- Haibo, Z. (2009). An analysis of the Chinese College Admission System. The University of Edinburg.
- Helms, R, M (2008). University Admission Worldwide, the World Bank, Paris.
- Institutions of Higher Learning (2016). Policies and Bylaws. Board of Trustees Institutions of Higher Learning State of Mississippi, 19 May.

- Jones, Randall, S (2011). Education Reform in Japan, OECD, Economics Department Working Papers, No. 888, 6 Sep.
- Kalimullin, A, Dobrotvorskaya, S. (2016). Higher Education Marketing Strategies Based on Factors Impacting the Enrollees Choice of a University and an Academic Program, International Journal of Environmental and Science Education, V. 11, N.13. Pp.6025- 6040.
- Liu, Q. & Peng, Y. (2015). Corruption in college admissions examinations in China. **Science Direct**, International Journal of Educational Development, (41).
- Look, Klaus Schwab (2014). The Global Competitiveness Index 2014- 2015, World Economic Forum Geneva, Switzerland, p. 146.
- Massachusetts Department of Higher Education (2013). Guide for high school Guidance Counselors. Admissions Standards for the Massachusetts State University System and the University of Massachusetts, August.
- Matthew, S. (2013). States with Guaranteed College Admissions Policies for High School Graduates. Education Commission of the States Post-secondary Access.
- McGuiness A. (2006). A Conceptual and Analytic Framework for Review of National Regulatory Policies and Practices in Higher Education". Paper prepared for the Organization for Economic Co- operation and Development (OECD), 17 February.
- Min, Z. (2014). College admissions in China: A mechanism design perspective. **Science Direct**, China Economic Review, (30).
- Minister of International Trade- Advisory panel on Canada's international Educational (2012). International Education: A key Driver of Canada's future Prosperity: Advisory panel on Canada's International Education Strategy, Minister of International Trade, Canada, P.vii.
- Ministry of Higher Education (2010). Admission and Evaluation Policy Guidance and Illustrations. A Diversity Action Blueprint: Policy Parameters and Model Practices for Higher Education Institutions, College Board Advocacy & Policy Center, September.
- Monash University (2006). Undergraduate Course Guide 2006 – Course Information for Prospective Students". Australia: Monash University press.
- National Association for College Admission Counseling (2001 February). Newsletter of the National Association for College Admission Counseling, (2).

- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) (2004). "Completing the Foundation for Life-Long Learning: An OECD Survey of Upper Secondary Schools". Paris.
- Philip G. & Liz R. & Laura E. (2009). Trends in Global Higher Education: Tracking an Academic Revolution, A Report Prepared for the UNESCO 2009 World Conference on Higher Education. The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris.
- Polesel, J. & Freeman, B. (2015). Australian University Admission Policies and Their Impact on Schools. UNESCO Bangkok Office, UNESCO.
- Quality Assurance Agency (2016). Available at: http://www.qaa. ac.uk/ international/student Guide/Arabic_readers.asp).
- Rob Jansen and Others (2015). New Routes to Higher Education: the Global Rise of Foundation Programmes: the world's first Global mappling of an Expanding market, Cambridge English, University of Cambridge England, p.5.
- Robin, M. (2008). University Admission Worldwide, Education Working Paper Series, the World Bank, (15), July.
- Sasha, J. (2015). Education and International Competitiveness, Journal of Initial Teacher Inquiry, Vol.1, University of Canterbury, New Zealand.
- Shattock. M. (2008). The Change from Private to public Governance of British Higher Education: its Consequences for Higher Education Policy Making 1980- 2006. Higher Education Quarterly, 62 (3).
- Stephen, J. (2013). **The Education Debate**, Second Edition, Britain.
- Supporting Professionalism in Admissions (2009): Admissions Policies: guidance for higher education providers, 4th draft.UK.
- Supporting Professionalism in Admissions (2010). Considerations for Planning 2011 Admissions, UK.
- The Quality Assurance Agency (2016). "The QAA Recognition Scheme for Access to Higher Education Not's for Admission: Available Online at: www.qaa.ac.uk/crntwork/ access/guidance _notes. htm, Retrivedon:22/7/2016.
- The Quality Assurance Agency for Higher Education (2005). "Critical Questions to Ask before Chossing Higher Education", Scotland: published by: UCAS Rosehill New Born lane Chel Tenham.
- The University of Helsinki (2005). "Undergraduate Catalog, Finland: University of Helsinki press.
- The University of Strathclyde (2005). Undergraduate for Entry in 2005. Scotland: University of Strathelyde press.

- The University of Yamanashi (2005). "Undergraduate Prospectus in English". Japan: University of Yamanashi press.
- UNESCO (1998). World Education Report, Talle A, PP.148-151.
- University of Alberta (2005). "Undergraduate Prospectus 2005/ 2006". Alberta- Canada: University of Alberta Press.
- University of Birmingham (2015). Code of Practice on the Admission of Students.
- University of Brighton (2005). Undergraduate, Northampton: Belmont Press.
- University of Manchester, UK, Journal Oxford Review Education. V (36), N (3), pp. 307-323.
- University of Oslo (2016). The American College Testing, About Act Assessment. Available Online at: http://www.act.org, Retrieved on 22/7/2016.
- Warsaw University (2005). "Undergraduate Catalog". Poland: Warsaw University press.
- Zimdars, A (2010). Faimess and Undergraduate Admission: a qualitative Exploration of admission choices at the University of Oxford,